جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

البيـــان المالـي التمهـيدي

ما قبـل المـوازنـة

للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

(الإصدار السادس)

مـايو ٢٠٢١

جدول المحتويات

تقديم

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

أ. ما هو الجديد بالموازنة العامة للدولة للعام المالي

ب. أهم الإجراءات التي تتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد

ج. ما الذي تقدمه موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ للمواطن

د. استمرار اجراءات الدولة لمواجهة جائحة كورونا لدعم المواطنين ومساندة القطاع الصحي والقطاع الاقتصادي

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

ب. أهم الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية

ج. تحليل أسعار النفط والقمح المفترضة بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

د. أهم سياسات القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

١. السياسة المالية

- السياسة المالية المستهدفة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
- معدلات العجز والدين الحكومي على المدى المتوسط

٢. سياسة القطاع الحقيقي

- القطاعات الدافعة للنمو للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والسياسات المطبقة لتحقيق ذلك.

٣. السياسة النقدية وتوقعات التضخم

- مستهدفات التضخم لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والسياسات المستهدفة

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ واستمرار جهود مواجهة كوفيد-١٩

١. الملامح الرئيسية للمالية العامة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢. من اهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة لرفع كفاءة الإنفاق للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٣. من أهم الإصلاحات على جانب الحماية الاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٤. من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٥. أهم مستهدفات الدين العام للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومكوناته ومصادر التمويل

- مستهدفات الدين المحلى والخارجي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتحليل المكونات الرئيسية له
- مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (خارجي/داخلي) وتحليل المكونات الرئيسية له
- تحليل المكونات الرئيسية لمدفوعات الفوائد والسياسات الخاصة بها

رابعاً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

تقديم

يستعرض هذا التقرير رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو الإصدار السادس من هذا التقرير والذي يتم نشره في مرحلة تسبق الإعداد النهائي للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة قبل إحالته للمناقشة في البرلمان. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدًا لإصدار الموازنة النهائية بقانون بعد إدخال التعديلات التي قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. ويهدف هذا التقرير بالأساس إلى إطلاع المواطن وإشراكه في رؤية الحكومة المصرية ومد جسور التواصل المجتمعي الدائم معه لمطالعته على أحدث توجهات السياسة المالية العامة للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم.

وفي ظل الأوضاع الحالية التي يمر بها كافة الدول من تفشي وباء كورونا وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية وبشرية هائلة أدت إلى دخول العالم في حالة من الركود الاقتصادي عقب إجراءات الإغلاق العام وتباطؤ النشاط الاقتصادي والتي نتج عنها تراجع حاد في معدلات النمو العالمية، يبقى إعداد الموازنة العامة تحديًا حقيقيًا نظرًا للتغيرات المستمرة في مسار الأحداث الجارية. فعلى الرغم من أن التطلعات الحالية لبدء التطعيمات باللقاحات أدت إلى وجود نظرة تفاؤلية وأمل بحدوث تطورات إيجابية بشأن الجائحة إلا أن استمرار انتشار العدوى وعدم اليقين بمدى فعالية اللقاحات تثير القلق بشأن الآفاق الاقتصادية. ومع ذلك، تستمر ميزانية العام القادم بالأخذ في عين الاعتبار زيادة المخصصات الموجهة للإنفاق على البرامج والأنشطة التي تستهدف التنمية البشرية وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين. كما تستهدف الحكومة التوسع في تمويل برامج الحماية الاجتماعية الفعالة بالإضافة إلى العمل على تطوير شامل لمنظومة الصحة والتعليم والأجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، والعمل على تحسين والتوسع في خدمات الإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة لكل المواطنين.

وفيما يلي، سيتناول التقرير أولًا أهم ملامح مشروع موازنة العام المالي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ متضمنًا أهم الإجراءات الإصلاحية التي يتضمنها مشروع الموازنة وما يختلف بها عن الأعوام السابقة، كما سيستعرض الجهود التي تقدمها الدولة للمواطن من دعم في الفترة الحالية لمواجهة الجائحة بكافة القطاعات المتضررة من خلال الموازنة العامة للعام القادم، بالإضافة إلى أهم الافتراضات الكمية والرئيسية التي قد بُني عليها مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويعطي نبذة عن الوضع الحالي بالاقتصاد العالمي والإقليمي، كما سيعرض أحدث توجهات السياسة المالية في مشروع الموازنة وما يتضمنه من أولويات الإنفاق العام وتعظيم موارد الدولة لزيادة الدخل المحلي، وكذا، أهم السياسات على جانب الحماية الاجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المطلوب تحقيقها خلال العام المالي ٢٢/٢١.

وستستند موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ على ما تم اتخاذه بالفعل من إجراءات استثنائية لاحتواء الوباء العالمي واستكمال الجهود المبذولة لمساندة الاقتصاد المصري ولا سيما القطاعات الأكثر تضررًا إثر الجائحة. كما سترتكز أيضًا على الدعائم القوية للأعوام المالية السابقة ومكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي بما يكفل حياة كريمة لائقة للمواطنين من خلال برنامج الحكومة (٢٠٢٠/٢٠١٩- ٢٠٢٣/٢٠٢٢). وفي سياق متصل، تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساسًا لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام القادم؛ حيث تأخذ الوزارة بعين الاعتبار كافة الآراء التي تتلقاها في هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg.

البناء على دعائم مكتسبات الإصلاح الاقتصادي والنهوض بالأداء الحكومي نحو التحول للميكنة والاقتصاد الأخضر وتنمية المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١: " البناء على دعائم مكتسبات الإصلاح الاقتصادي والنهوض بالأداء الحكومي نحو التحول للميكنة والاقتصاد الأخضر وتنمية المواطن المصري وتحسين معيشته"

الأهداف الرئيسية التي تتبناها الحكومة المصرية على المدى المتوسط

خمسة أهداف استراتيجية تتبناها الحكومة في الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢/٢٠٢٣)، تهدف في مجموعها لتوفير الحياة الكريمة لكافة المواطنين والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ. ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١؟

يرتكز مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ على استمرار تنفيذ الإصلاح الهيكلي من خلال إجراء عدد من الاصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية الهامة لضمان استمرارية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى وبما يدعم اقتصاد قوى متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو وكذلك لضمان استدامة الاثار الايجابية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي وتوزيع ثماره بشكل شامل ومستدام على جميع طبقات المجتمع، بالإضافة إلى الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشرى وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين من خلال تطوير شامل لمنظومة الصحة والتعليم والأجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وكذلك التوسع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، والعمل على تحسين والتوسع في خدمات الإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي.

بالإضافة إلى الاتجاه نحو تعظيم موارد الدولة من خلال إجراء العديد من الإصلاحات تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية وغير الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل وزيادة العدالة الضريبة وزيادة تصاعدية الضرائب، والعمل على ميكنة التعاملات الضريبية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين حياة المواطنين. كما تستهدف الموازنة الارتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواكب مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مع المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

- استكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى مع تشجيع القطاع الخاص بدور رئيسي في تنفيذ وتمويل هذه المشروعات باعتباره المحرك الرئيسي للنمو.
- تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.
- إطلاق حزمة جديدة لدعم الصادرات بمؤشرات أداء واضحة تسمح بقاعدة صادرات أكثر تنافسية وبمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
- دعم التنافسية والشفافية من خلال تبني نظام حديث وأكثر ديناميكية لتخصيص الأراضي الصناعية.
- تقديم نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الإدارة الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية وتطوير الادارة العامة.
- تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.
- استكمال برنامج الطروحات العامة.
- تبني نظام مشتريات حديث لضمان القيمة مقابل ما يتم دفعه ولدعم المنافسة.
- التركيز على ميكنة الخدمات الحكومية وكذلك دفع وتحصيل الإيرادات الحكومية.

ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

- زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.

- تعزيز التنمية البشرية عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم، وتطبيق الاصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الانتاجية والمشاركة في سوق العمل.

-توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.

- تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال المشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.

-اتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها كل الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار، والتوظف.
- تحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم.

الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة

- برنامج التطوير المؤسسي: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.
- برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.
- تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.
- الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمي والممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة.
- التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي / القطاعي في إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.
- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث اسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة، ولضمان التخطيط المالي الجيد.
- ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

يستهدف مشروع موازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

معدل النمو	تحقيق معدل نمو ٥,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
الاستقرار المالي	تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة قدره ١,٥%من الناتج المحلى خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهوما يصاحبه خفض كل من عجز الموازنة الى ٦,٧% وخفض في نسبة دين اجهزة الموازنة الى نحو ٨٩,٥% من الناتج المحلى بما يساهم في استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بجائحة كورونا. مما سيساهم في استمرار التحسن الإيجابي في تقييم المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني لمصر.
احتواء التضخم	تحقيق معدل تضخم نحو ٧% (± ٢%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ كما هو

	مستهدف من قبل البنك المركزي المصري.
صافي الاحتياطيات الدولية	بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٠,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢١

المصدر: بيانات معدل النمو الاقتصادي وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصري.

ب.أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد

١. **الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧% من الناتج المحلى وتحقيق فائض اولى قدره ١,٥% من الناتج المحلى لضمان عودة الاتجاه النزولى لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى بداية من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.**

٢. **الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الاقتصادي ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.**

٣. **نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية لإيجاد نقلة حقيقية ملموسة فى مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠% من سكان مصر.**

٤. **تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال عدة مبادرات مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد فى تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.**

٥. **الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.**

٦. **العمل على والتوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الانفاق العام.**

٧. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التعوسع التدريجى في برامج الدعم العينى الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة.

٨. زيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثمارى الموجه لتحسين الخدمات الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة خاصة الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة للفئات المستحقة.

٩. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دوليًا.

١٠. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الي الأنشطة الانتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

١١. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية واظهار الجهود المبذولة لتعديل درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الاقتصاد المصري في التقارير الدولية.

ج. ما الذي تقدمه موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ للمواطن؟

وتأتي موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ متسقة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف تنمية الإنسان المصري والنهوض به على كافة الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الأول منها وهو "الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته" حيث يتطلب هذا الهدف منظومة تنموية متكاملة واحتوائية وتحسين البنية التحتية وإتاحة الخدمات الأساسية للمواطنين بجودة عالية . وفى هذا الإطار اتخذت الدولة عدة إجراءات على مستوى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

حيث تتضمن موازنة ٢١ / ٢٢ زيادة مخصصات الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي لها عائد مباشر على الأطفال، وتتوافق البيانات المعروضة في كل وثائق الموازنة المبدئية مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و١٩ و٢١ و٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالي (مادة ١٨)، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤% (مادة ١٩)، والتعليم الجامعي ٢% (مادة ٢١)، والبحث العلمي ١% (مادة ٢٣) .

ونود التأكيد بانة تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٧٥,٦ مليار جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي.كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل الى ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل الى ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ٤مليار جنيه لتصل الى ٦٤ مليار جنيه.

وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن

الموزانة ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٥٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.

استكمال منظومة التامين الصحى الشامل لتغطى محافظات الأقصر والاسماعلية وجنوب سيناء، بالإضافة الي إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصا العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

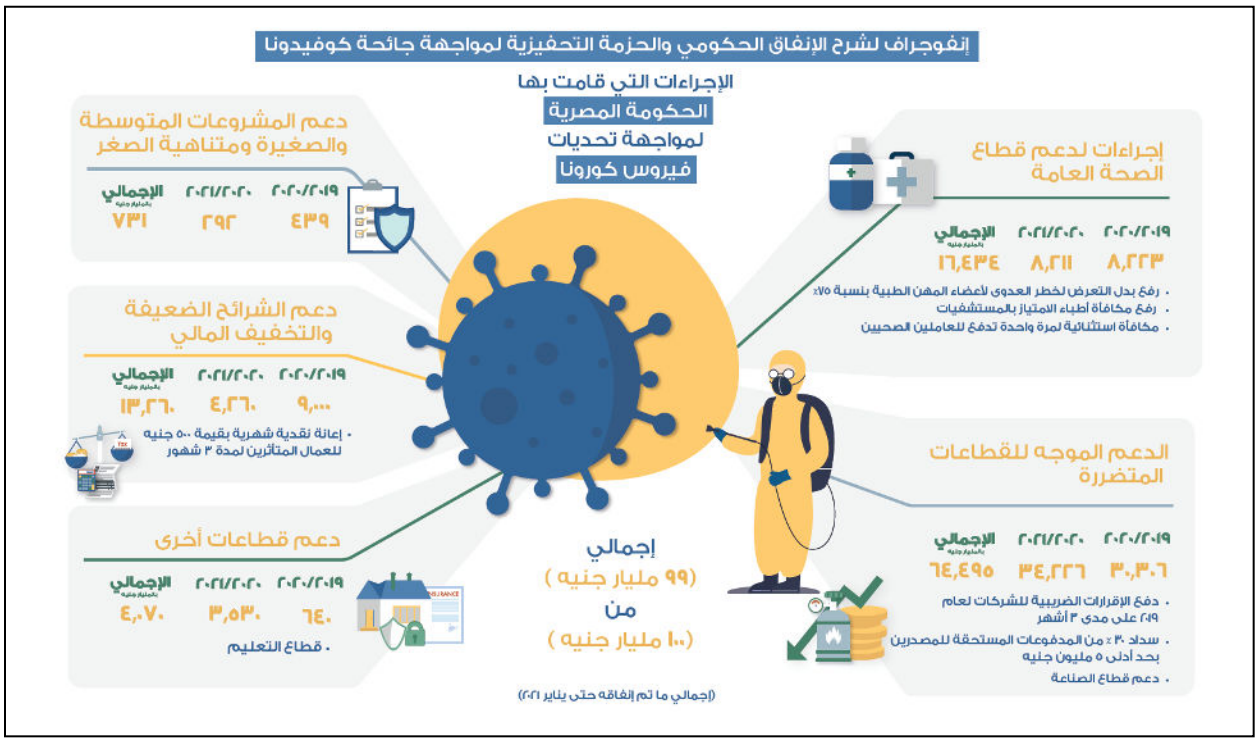

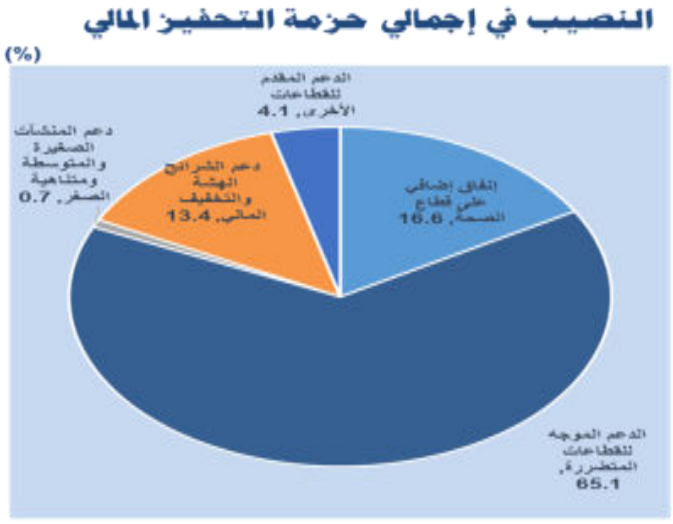

التعليم والصحة

تضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة. وتتمثل مجموعة المزايا المالية المقررة للعاملين بهذين القطاعين فيما يلى:

أولاً : التعليم ما قبل الجامعى:

١- مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعى بالتعليم العام والأزهر والسابق إعتماد مبلغ ١,٥ مليار جنيه له للمراحل السنية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثانى والثالث الإبتدائى) بتكلفة إضافية قدرها ١,٠ مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الإبتدائى لتصل التكلفة الكلية مبلغ ٢,٥ مليار جنيه. ومن المقدر أن تصل متوسط إستفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيه شهرياً (صافى إستفادة بنحو ٥٥٠ جنيه شهرياً).

٢- تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ على المخاطبين بقانون التعليم وكذلك التعليم الأزهرى والهيئات التى يشملها والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعى سواء بالتعليم العام والتعليم الأزهرى وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، حافز الأداء، مكافآة إمتحانات النقل مع تقرير حافز للإدارة المدرسية وذلك بتكلفة مالية كلية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً وتشمل معلمى التربية والتعليم والتعليم العام والأزهر الشريف.

٣- جدير بالذكر أن إستفادة العاملين بقطاعى التعليم والصحة من المزايا المقررة لهم بالإضافة لما هو مقرر لجموع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

ثانياً : التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى:

زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ثالثاً : قطاع الصحة :

تكلفة إثابة الأطقم الطبية والتمريضية والمساعدة العاملة فى المبادرات المختلفة بقطاع الصحة لمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

تكاليف الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار بإستفادة كافة العاملين المشار اليهم بعاليه مما تقرر لجموع العاملين بالدولة من علاوات وحافز إضافى.

الأجور

زيادة مخصصات باب الأجور وإثابة العاملين بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.

منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى وبزيادة نسبة العلاوة عما تقرر فى السنوات السابقة.

منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ١٣٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.

تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه الى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.

تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

مراعاة تكلفة تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بمنح المعلمين حزمة من المزايا المالية ممثلة فى زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة الامتحانات بالإضافة لاستفادة الإداريين من مكافآة الامتحانات بتكلفة مالية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً فضلاً عن إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم.

كما تتضمن الموزانة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه.

زيادة الحد الأدنى للأجور للموظفين العاملين بالدولة إلى نحو ٢٤٠٠ جنيه.

كما نستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٣% لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات.
كما تم اعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح صندوق التأمينات والمعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

مساندة النشاط الاقتصادي خاصة قطاعي الصناعة والتصدير
(أهم المبادرات والبرامج)

ستتحمل وزارة المالية ٦ مليار جنيه خلال العام المالي القادم في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل التزامات مبادرة السداد النقدي لمتأخرات المصدرين. ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدى للمصدرين نحو ٢١-٢٥ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد المستحقات للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات.

كما تتضمن الموازنة نحو ٠,٥ مليار جنيه تمويل جديد للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الاولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية

استمرار تحمل الموازنة للاعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلا من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٩-١٠ مليار جنيه (حسب الاستهلاك الفعلي).

تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,١ مليار جنية لتمويل الجزء والسنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ الف سيارة اجرة ومكروباس وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الي ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ١٤٨ مليار تمويل ذاتي ، بالإضافة الى نحو ١٠ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازناتها الاستثمارية وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الاقتصادي.

مبادرات مساندة المصدرين

أعدت وزارة المالية ٥ مبادرات هامة لمساندة المصدرين ليصبح إجمالي ما تم سداده للمصدرين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ما يقرب من ٢١ مليار جنيه مصري، كما ما يلى:

١. مبادرتي سداد ٣٠ % من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، واستفادت من هذه المبادرتين حوالى ٢٣٥٠ شركة حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠.
٢. مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتى الضرائب العقارية والجمارك المصرية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠): وتعتبر تلك المبادرة من أكثر متطلبات الشركات المصدرة حيث ان هناك كثير

من الشركات لديها تعثر مالي في سداد المديونيات الضريبية او الجمركية المستحقة عليهم لصالح مصالح وزارة المالية، واستفادت من تلك المبادرة حوالى ٤٠٠ شركة .

٣. مبادرة اجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.
٤. مبادرة الاستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل اجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، واستفاد من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة.
٥. مبادرة السداد النقدى الفوري لنحو ٨٥ % من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات (سداد المستحقات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠)، حيث اشترك بهذه المبادرة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عدد ١٥٨٠ شركة.

دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن (أهم البرامج والمبادرات)

تتضمن موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٢ مليار جنية مقابل نحو ٨٣,٤ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالى الحالي.

كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ٢٠ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدى شهري لنحو ٣,٢ مليون اسرة من الأُسر الأقل دخلاً.

نستهدف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومي لتنمية القري والريف المصري من خلال إعادة توجيه مخصصات بالموازنة بنحو ٧٥ مليار سنوياً (من خلال اعتمادات الموارنة الاستثمارية) جنيه لتمويل هذا المشروع.

زيادة المخصصات الاستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.

نستهدف زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تضمن الاغذية المدرسية) الى ٥,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣١,١%، ومخصصات الادوية الى ١٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١٢,٠%، ومخصصات المياة الى ٢,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدره ١٠%، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٤,٧ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

د. استمرار إجراءات الدولة لمواجهة جائحة كورونا لدعم المواطنين ومساندة القطاع الصحي والقطاع الاقتصادي

إننا على دراية كاملة بأن هذه الأزمة تعد بمثابة جائحة كبيرة تهدد اقتصاديات العالم وأثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، إلا أننا نبذل قصارى جهدنا لعبور هذه الأزمة بأقل الخسائر، فضلاً عن دور المواطن والقطاع الخاص كشريك في عودة النشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج تدريجياً وفق الإجراءات الاحترازية المشددة بما يضمن استدامة توفير السلع الأساسية والاستراتيجية بأسعار مناسبة في الأسواق وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل .

وقد استطاع الاقتصاد المصري تحويل محنة "كورونا" إلى منحة للاقتصاد المصري من خلال اتخاذ حزمة الإجراءات الداعمة للقطاعات الاقتصادية المتضررة ومنها التيسيرات الضريبية والجمركية، وتعظيم القدرات الرقمية والإنتاجية والتصديرية، وتخفيض نفقات التشغيل والإنتاج للمصانع.

قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبي على الاقتصاد المحلى والعالمي في ظل وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربع ركائز أساسية:

- **التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتي كان من أهم أهدافها دفع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل.**
- **استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها وفقاً للتطورات التي قد تطرأ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خلال المراحل المختلفة للأزمة على المدي القصير والمتوسط.**
- **الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئات الأولى بالرعاية والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً.**
- **تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الجمهور والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها للمؤسسات المعنية المختلفة. كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة. ومع ذلك، فلا تزال هناك مخاطر على التوقعات الاقتصادية، خاصة وأن الموجة الثانية من الوباء تزيد من عدم اليقين بشأن وتيرة الانتعاش المحلي والعالمي.**

ومن أجل تحقيق ركائز الإطار العام المذكور، تم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. **دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية** يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة لعامي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢٠٢٠/٢٠٢١.
٢. **الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات** التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.
٣. **تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة** وفقا للتقديرات المحدثة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق في ابريل ٢٠٢٠ وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط المصرية والبنك المركزي المصري.

٤. **الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح** ومشاركة الاجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع البرلمان المصري وكذلك البنوك الاستثمارية والمؤسسات الدولية.

وقد قامت وزارة المالية بدراسة **التأثير المحتمل للتحدي العالمي لجائحة** كورونا **على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير**، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة لعامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٢٠٢١/٢٠٢٠.

- **حيث تم عمل دراسة وحساب الأثر المالي sensitivity analysis** بافتراض تعرض المؤشرات المالية لصدمات إثر الجائحة، كما **تم إعداد ٢ سيناريو واحتساب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه** خصصتها الدولة للإنفاق على تدابير محددة لمواجهة التحدي ومساندة النشاط الاقتصادي والقطاعات المتضررة.
- وبالتالي تم الوصول إلى الحزمة التحفيزية **والتي تم استحداثها كجزء من الميزانية السنوية العادية**، حيث تم استصدار موافقة بقرار رئاسي على هذه الحزمة، **ومن ثم تم الإعلان وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.**
- **كما تم تنفيذها من خلال بنود وفورات واحتياطات الموازنة**، ولم يطرأ حتى الآن أي احتياج لاستصدار تعديل على بنود الموازنة أو موازنة تكميلية. كما **قامت وزارة المالية بإتاحة البيانات الخاصة بحزمة كوفيد على موقعها الرسمي متضمناً كافة الإجراءات المتخذة من السياسة المالية فى هذا الصدد بالإضافة إلى الموقع الإكترونى التفاعلي الخاص بالشفافية.**
- **وتجدر الإشارة أن وزارة المالية تراقب عن كثب الوضع الحالي مع الموجة الثانية ويتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، والوزارة على اتم استعداد للتدخل باتخاذ أية إجراءات لازمة بشكل سريع ومرن** لمساندة القطاعات والفئات الأكثر تضرراً لحين انتهاء الجائحة، وبحث إمكانية الاحتياج لأي حزم إضافية.

وقد شملت حزمة كوفيد تقديم المساندات للقطاع الصحى، والأسر، والعمالة غير المنتظمة والشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية المتضررة كما يلى:

بالنسبة لمساعدات الأسر، فقد جاءت فى صورة دعم مباشر لبرامج تكافل وكرامة، ودعم العمالة غير المنتظمة، وإصلاح المعاشات والأجور.

وشملت مساعدة القطاع الصحى شراء معدات طبية وأدوية وزيادة بدلات أطقم الرعاية الصحية،

وبالنسبة لمساعدات الشركات فقد شملت تخفيضات ضريبية، وتأجيل تحصيل متأخرات ضريبية، ورفع حد الإعفاء الضريبى، وتقديم ضمانات، وخفض أسعار الغاز والكهرباء، ومبادرات لدعم المتعثرين والصادرات، وزيادة تصاعدية الضرائب واستحداث شرائح ضرائب مخفضة وذلك لقطاعات الصحة والسياحة والطيران والصناعة والمقاولات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

بالإضافة إلى توجيه المساعدة والمساندة للقطاعات الأكثر تضررًا مثل السياحة والطيران والصناعة، والتي تعتبر من أكثر القطاعات من حيث معدلات التشغيل والقيمة المضافة والتصدير، وزيادة حجم برامج التحويلات النقدية المشروطة (تكافل وكرامة) لتغطي أكثر من ٣,٦ مليون أسرة، وتعمل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لضمان الاستهداف الجيد لبرامج الحماية الاجتماعية وتضمين جميع الفئات الأولى بالرعاية. وتشمل هذه البرامج توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية للقرى المعزولة والفئات المهمشة التي لا يشملها برنامج تكافل وكرامة، بالإضافة إلى توفير المنتجات الطبية والصحية للفئات الضعيفة والقرى الفقيرة بالإضافة إلى استمرار استفادة تلك الأسر من الدعم الذي تقدمه الحكومة لتوفير الغذاء والخبز.

وحرصاً من وزارة المالية على زيادة الشفافية المالية فقد تم نشر أسماء الشركات التى تم ارساء عليها مناقصات لشراء المعدات الطبية خلال جائحة كورونا على موقع وزارة المالية كما يلى:

- تقارير للشراء الذي تم من خلال السوق المحلي خلال إبريل- أكتوبر ٢٠٢٠
- تقارير للشراء الذي تم من خلال السوق المستورد خلال إبريل- أكتوبر ٢٠٢٠
- بيان بمستلزمات الوقاية والأجهزة التي تم التعاقد عليها لصالح وزارة الصحة والسكان للتعامل مع جائحة كورونا
- بيان بالتعاقدات الخاصة بالأدوية والمستلزمات الطبية لصالح وزارة الصحة والسكان للتعامل مع جائحة كورونا
- بيان بالتعاقدات الخاصة بالتحاليل لصالح وزارة الصحة والسكان للتعامل مع جائحة كورونا

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة آثار فيروس ال COVID-١٩

حتى ٢٦ يناير ٢٠٢١

مليون جنيه

الإجراءات	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الإجمالي
إجراءات لدعم قطاع الصحة العامة	٨,٢٢٤	٨,٢١١	١٦,٤٣٥
دعم القطاعات المتأثرة	٣٠,٢٦٩	٣٤,٢٢٧	٦٤,٤٩٦
إجراءات عامة	٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠
إجراءات خاصة بقطاع الصناعات	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
إجراءات خاصة بالمصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٠٨	٢١,١٠٨
طيران	٢,٣٨٤	٣,٠٨٤	٥,٤٦٨
المقاولون	١٤,٠٠٠		١٤,٠٠٠
السياحة والثقافة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف من الضغط المالي عنها	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
دعم قطاعات أخرى	٥٤٠	٣,٥٣٠	٤,٠٧٠
الإجمالي	٤٨,٤٧٢	٥٠,٥٢٠	٩٨,٩٩٢

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

آفاق الاقتصاد العالمي

	التقديرات		التوقعات	
	2019	2020	2021	2022
العالم	2.8	–3.5	5.5	4.2
الاقتصادات المتقدمة	1.6	–4.9	4.3	3.1
الاقتصادات الصاعدة والدول النامية	3.6	–2.4	6.3	5.0
آسيا الصاعدة والنامية	5.4	–1.1	8.3	5.9
أوروبا الصاعدة والنامية	2.2	–2.8	4.0	3.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.2	–7.4	4.1	2.9
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1.4	–3.2	3.0	4.2
جنوب صحراء أفريقيا	3.2	–2.6	3.2	3.9
الدول النامية منخفضة الدخل	5.3	–0.8	5.1	5.5
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	1.0	–9.6	8.1	6.3
الاقتصادات المتقدمة	1.4	–10.1	7.5	6.1

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد يناير ٢٠٢١)، صندوق النقد الدولي

تشهد الفترة الحالية صدور الموافقات بشأن اللقاحات على المستوى العالمي، وهو ما يعد تطورًا إيجابيًا في سير الأحداث، إلا أنه ما زال هناك حالة من عدم اليقين نتيجة استمرار تحور الفيروس وانتشار العدوى، وتجدد حالات الإغلاق العام ببعض الدول، ووجود مشكلات لوجستية في توزيع اللقاحات، وعدم اليقين بشأن تلقي اللقاحات ومدى فعاليتها. ومع ذلك، تعكس التطورات الأخيرة أفاقًا جديدة بالتعافي الاقتصادي مقارنة بالهبوط الحاد في عام ٢٠٢٠، والذي ترك آثارًا سلبية حادة على جميع الاقتصادات. ومن المتوقع أن تتفاوت قوة التعافي بدرجة كبيرة في مختلف البلدان حسب فعالية سياسات والدعم المقدم بكل بلد، وسرعة التدخلات الطبية الجيدة بها، والخصائص الهيكلية لكل دولة.

يتم حاليًا إعداد مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بناءً على التوقعات العالمية الصادرة عن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة والصادرة في يناير ٢٠٢١، على أن يتم تحديث الافتراضات مرة أخرى فور قيام تلك الجهات بالإعلان عن وجود تغييرات أو تعديلات في التوقعات. وتشير التنبؤات في الوقت الحالي إلى تحقيق نمو عالمي قدره ٥,٥% في عام ٢٠٢١ و٤,٢% بعام ٢٠٢٢، مقارنة بانكماش قدره ٣,٥% في عام ٢٠٢٠، وهو انكماش أقل حدة مما كان متوقعًا في التنبؤات الواردة في تقرير أكتوبر من آفاق الاقتصاد العالمي بحوالي ٠,٩%. ويرجع ذلك لتحقيق متوسط تعافي أكثر من المتوقع في بعض البلدان خلال النصف الثاني من السنة. كما تم تعديل توقعات النمو لعام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٣% مقارنة بآخر عدد من التقرير سالف الذكر، وذلك لزيادة الدعم المالي المقدم من حكومات بعض الاقتصادات الكبرى كاليابان والولايات المتحدة، بالإضافة إلى توقعات توافر وتوزيع اللقاحات في الأمد القريب مما سيؤدي إلى ازدياد النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من هذا العام.

وقد تم تعديل توقعات نمو حجم التجارة العالمية بناءً على تنبؤات تعافي الاقتصاد العالمي، فتشير التوقعات إلى نمو قدره حوالي ٨% في عام ٢٠٢١، ليتراجع بنحو ٦% في ٢٠٢٢. ومن الجدير بالذكر، أنه من المتوقع أن تتعافى تجارة البضائع بدرجة أكبر من تجارة الخدمات، وذلك لاستمرار غلق الحدود الجوية بين بعض الدول وضعف النشاط السياحي. وتشير التنبؤات إلى بدء تعافي معدلات التضخم بعد نهاية ٢٠٢٢، إلا أنها ستظل قيد السيطرة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، على أن يُسجل التضخم في الاقتصادات المتقدمة نحو ١,٥%، في حين يُتوقع أن تُسجل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكثر من ٤% خلال العام المالي الحالي.

بالمثل، تعتمد مسارات التعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إجراءات احتواء الوباء وتأمين فرص الحصول على اللقاحات وتوزيعها، بالإضافة إلى زيادة السياسات الحكومية الداعمة للنمو الاحتوائي ومعالجة الآثار الاقتصادية العميقة الناتجة عن الجائحة. فمن ناحية، يوجد تفاوت كبير بين دول المنطقة في الحصول على اللقاح وخطط توزيعه، فدول مجلس التعاون الخليجي مثلًا تمتلك الموارد الكافية وحصلت بالفعل على اللقاحات من مجموعة كبيرة من الشركات المنتجة. كما حقق عدد قليل من البلدان الكبيرة كمصر والمغرب تقدمًا جيدًا فيما يخص توفير اللقاح لنسب كبيرة من سكانها، إلا أنه من ناحية أخرى نجد أن الدول الهشة اقتصاديًا والمتأثرة بالصراعات قدرتها محدودة جدًا في مجال الرعاية الصحية ويجب دعمها لضمان المساواة في الحصول على اللقاح.

ومن المتوقع أن توفر اللقاح سيكون له دور حاسم في التعافي، فتشير الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي لها إلى ٣,١% في عام ٢٠٢١ بعد انكماش حاد بلغ -٣,٨% في العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي طبقت إجراءات داعمة فعالة في أعقاب الجائحة من خلال إجراءات المالية العامة والسياسات النقدية ولديها حيز لدعم سياسات التعافي أفضل حالًا ولديها القدرة على الخروج من الأزمة بسرعة أكبر. وعلى صعيد المالية العامة، فتعاني البلدان التي تمتلك حيزًا ماليًا محدودًا نتيجة ارتفاع مستوى الدين نسبة للناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٠، وبالتالي فإن الحيز المتاح للاستمرار في تحقيق عجوزات دون التعرض لمخاطر كبيرة محدود جدًا أو معدوم في معظم البلدان. لذا ينبغي على هذه البلدان أن تحدد أولويات الإنفاق لديها والتي من شأنها أن تحقق مردودًا إيجابيًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كرفع مهارات القوى العاملة والاستثمار في الشباب ووضع خطط مالية قابلة للتطبيق على المدى المتوسط بهدف السيطرة على تنامي الدين وخلق حيز لتعزيز النمو المستدام والاحتوائي.

ويعد التعاون الدولي والإقليمي الدعامة الرئيسية لكبح جماح الجائحة وتجنب استمرار التفاوت بين من هم قادرون على الحصول على اللقاح وغير القادرين. لذا ينبغي تعزيز تمويل "مبادرة كوفاكس" بالإضافة إلى تخفيف قيود التوزيع التي تعاني منها البلدان الفقيرة، وتيسير شروط الحصول على اللقاحات بأسعار في متناول الجميع، وإعادة توزيع الجرعات الفائضة على البلدان الأكثر احتياجًا ولا سيما الدول الهشة اقتصاديًا وتلك المتأثرة بالصراعات ليترسخ التعافي في كل أنحاء المنطقة. وعلى الصعيد الداخلي، يجب تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتطوير البرامج الاجتماعية التي تساهم في تحقيق مستوى أفضل من المساواة. أما على صعيد المجتمع الدولي، فيأتي دوره في ضمان حصول البلدان المثقلة بالديون -خاصة نتيجة الجائحة- على السيولة الدولية الكافية، وإعادة هيكلة الديون في حالة تجاوز الديون السيادية حدود الاستدامة.

تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني للأداء الاقتصادي لجمهورية مصر العربية

ومن الجدير بالذكر تقدمت مصر في عام ٢٠١٩ خمس مراكز في مؤشر الانفتاح الاقتصادي العالمي الصادر عن معهد Legatum والذي يقيس مدى قدرة الدول على التمكين التجاري والمنافسة والإنتاجية. ووفقًا لتقرير التنافسية العالمي السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فأن مصر قد حققت تقدمًا ملحوظًا في العديد من المؤشرات التنافسية الفرعية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨؛ فقفزت مصر ١٣ مركزًا في مؤشر ديناميكيات الديون الخاص بتنافسية استقرار الاقتصاد الكلي، كما تخطت ٢٠ مركزًا بمؤشر تنافسية المؤسسات والذي يضم ٩ مؤشرات خاصين بأداء وشفافية المؤسسات بمصر. ووفقًا لتقرير مؤسسة Harvard Center for International Development، فقد صُنفت مصر من ضمن أفضل ٥ دول على مستوى العالم في توقع تحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارع خلال الأعوام المقبلة حتى عام ٢٠٢٧؛ حيث ارتفع ترتيب مصر في مؤشر التعقيد الاقتصادي Economic Complexity Index والذي يقيس مدى تأصل وتنوع القدرة الإنتاجية للدول مما يؤهلها لتنوع الطاقة التصديرية

الابقاء على درجة التصنيف عند +B مع نظرة مستقبلية مستقرة: «إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعومان بالسجل القوى للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية ومازالت مستمرة خلال الآونة الأخيرة في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل المتبع، وكذلك تعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادي مما أدى إلى توافر مرونة مالية ونقدية كافية لتخطي جائحة فيروس كورونا»

الابقاء على درجة التصنيف عند B٢ مع نظرة مستقبلية مستقرة: «يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقاط القوة التي استمدها الاقتصاد المصري من الإصلاحات واهمها حدوث تحسن ملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الاقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة توابع جائحة كورونا الاقتصادية

الابقاء على درجة التصنيف عند B مع نظرة مستقبلية مستقرة: «مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص الأراضي الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من المجهودات سيؤدي الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وهو ما سيجعله قادر على تخطى الأزمة الحالية».

أهم الافتراضات الاقتصادية التي بني عليها مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
	فعلى	فعلى	فعلي	فعلي	متوقع	موازنة مبدئية
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٢,٨	٥,٤
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٢
متوسط سعر برميل برنت[2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٦٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٦	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٢٥٥,٠

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

ج. تحليل أسعار النفط والقمح المفترضة بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

- **أما على جانب افتراضات الموازنة الاساسية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ فقد تم احتساب سعر خام برميل البرنت عند ٦٠ دولار للبرميل**، حيث تم احتساب ذلك السعر في ضوء الانخفاض الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط في ظل تفشى جائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي عليه نتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى قيام OPEC بخفض الإنتاج للحفاظ على مستوى الاسعار لتتماشى مع انخفاض الطلب العالمي، مما دفع الأسعار في نهاية الأمر لمعاودة الارتفاع مؤخراً بعض الشيء. وعلى صعيد آخر اجتمعت لجنة التسعير التلقائي بنهاية نصف العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في بداية شهر يناير وقررت الإبقاء على أسعار المنتجات البترولية دون تحريك لتخفيف الأعباء والضغوط الناتجة من جائحة كورونا على المستهلكين سواء من الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية

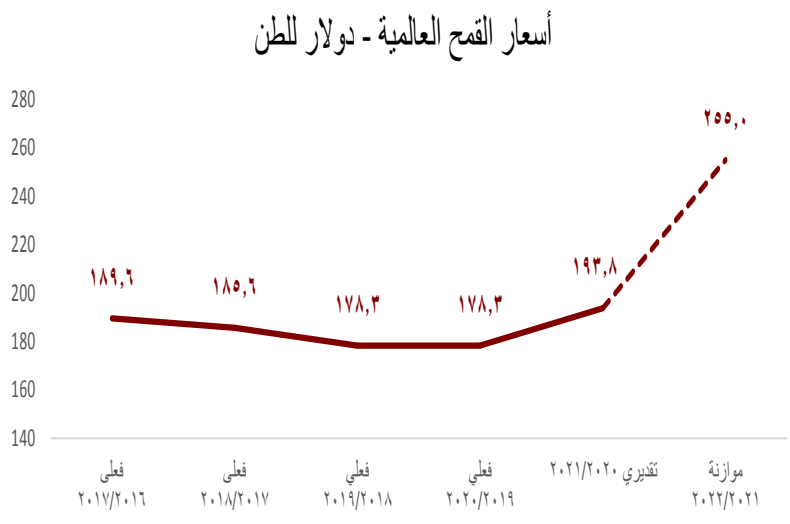

- وفيما يتعلق **بأسعار واسواق المعادن**؛ فقد شهدت الاسعار انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لتدهور النشاط الصناعي والتعديني متأثراً بجائحة كورونا، ولكنه أقل من الانخفاضات في أسعار النفط لتنخفض أسعار الزنك بنحو ١٥% في مارس ٢٠٢٠، مقابل

يناير ٢٠٢٠، وانخفضت اسعار الحديد بـ ٧% وفقاً لتقديرات البنك الدولي، فيما عدا اسعار الذهب لكونه ملاذ أمن للاستثمار خلال الأزمات الاقتصادية. أما بالنسبة لأسعار السلع الزراعية والغذائية فكان تأثير الأزمة عليها أقل وطأ حيث لم يتأثر الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، كما أن الاحتياطات لدى الدول ساعد على تلبية الطلب العالمي وفى ضوء ذلك يتوقع البنك الدولي استقرار اسعار السلع الغذائية خلال العام القادم. ولكنه في ضوء قيام عدد من الدول بزيادة الطلب خاصة على القمح والأرز فقد أدى هذا الأمر إلى قيام عدد من الدول المصدرة بفرض قيود على الإنتاج مما يمكن أن يزيد التخوفات بخصوص تحقيق الأمان الغذائي لبعض الدول.

- **وفى ضوء التطورات السابقة قد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة لأسعار شراء طن القمح عند ٢٥٥ دولار للطن بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢١ بعد إضافة تكلفة النقل والنولون.** كما تم افتراض سعر لشراء للقمح المحلى يساوى سعر شراء القمح المستورد لضمان عدم وجود سوق موازية ولغلق أي تلاعب يؤدى الى زيادة التكلفة على الدولة.

د. أهم سياسات القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

١. السياسة المالية

يستهدف مشروع الموازنة خفض العجز الكلي ليصل إلى ٦,٧% من الناتج المحلي في ٢٠٢٢/٢٠٢١، وخفض معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلى ليصل الى ٨٩,٥% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٢ وهو ما يتطلب تحقيق **فائض أولى يصل إلى١,٥%من الناتج المحلى الإجمالي** من خلال إصلاحات لتعظيم موارد الدولة وترشيد وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

كما تستهدف الحكومة خلال السنوات المقبلة الاستمرار **في خفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة حتى تصل به إلى نحو ٨٤,٩% من الناتج بحلول يونيو بحلول يونيو ٢٠٢٤.** ومن المتوقع أن يؤدى هذا الخفض التدريجي في معدلات الدين إلى تحقيق تحسن كبير في استدامة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التغييرات والتحديات التي قد يتعرض لها الاقتصاد المحلى والعالمي في المستقبل، **هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام لصالح الآجال المتوسطة والطويلة وخفض تكلفة الاقتراض وتقليل مخاطر إعادة التمويل مما سيؤدى إلى خفض كبير في الإنفاق على مدفوعات الفوائد.**

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

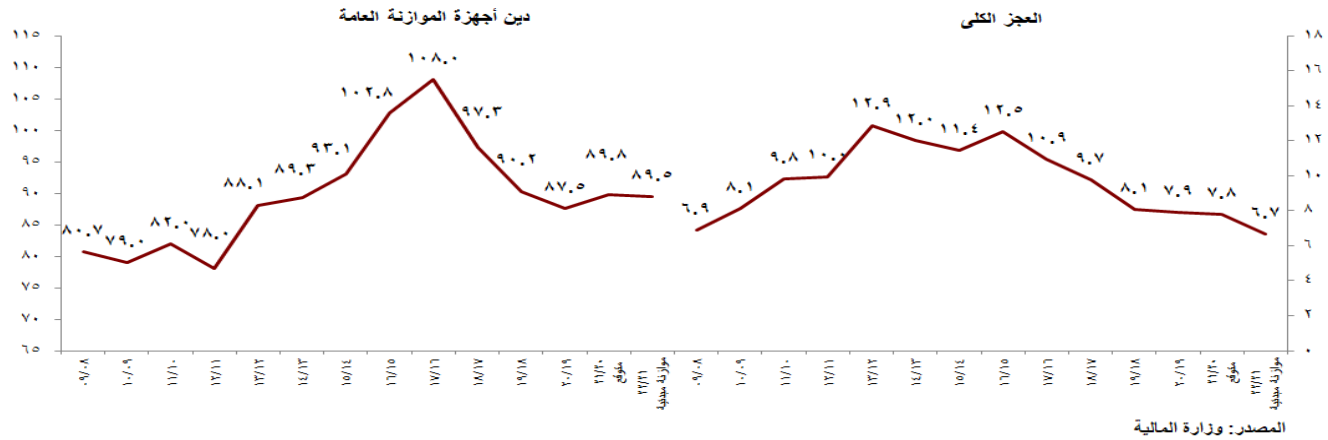

المصدر: وزارة المالية

٢. سياسة القطاع الحقيقي

مستهدفات النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

تستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالي نحو ٥,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث سوف تستمر مصر في النمو ولكن بمعدلات أقل مما كان متوقعاً في السابق ولكن تفوق بالتأكيد معدلات النمو في الأسواق الناشئة والدول النامية والاقتصادات المتقدمة، وذلك نتيجة لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يساهم عدد من القطاعات الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي في عام٢٠٢٢/٢٠٢١، وعلى رأسها، التشييد والبناء، والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعة التحويلية. وعلى جانب الطلب، فيستهدف تحفيز الاستهلاك الخاص وزيادة الصناعة والتصدير.

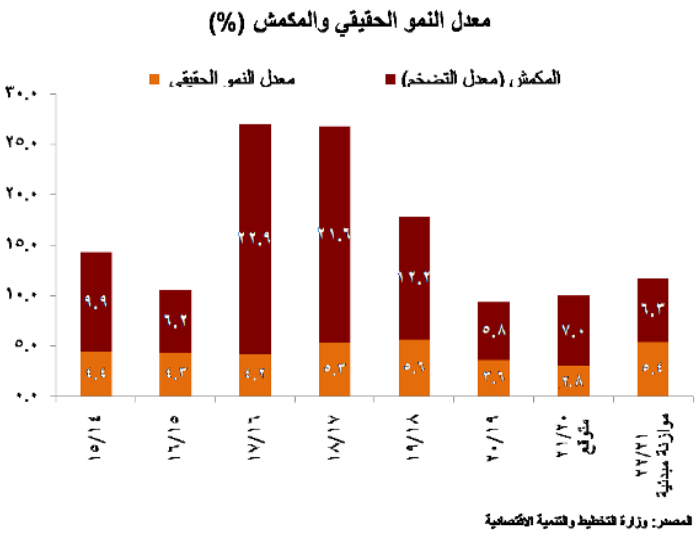

ومن المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بمصر ٢,٨% لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠. هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلي للنصف الأول من العام ١,٤%. وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢١ انتعاش معدلات النمو الاقتصادي لتسجل ٥,٤% (وهو ما تم أخذه في عين الاعتبار عند إعداد الموزانة). ويأتي ذلك في ضوء التعافي التدريجي للاقتصاد المصري من تداعيات جائحة كورونا التي أعاقت الحركة الاقتصادية ومعدلات النمو عالمياً ومحلياً.

وستبنى موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الدعائم القوية التي تم التأسيس لها خلال الفترة الماضية (٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠٢٠/٢٠١٩) لتحقيق طفرة تنموية في المرحلة القادمة، ومواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين من خلال برنامج الحكومة (٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١) وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام باذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالاساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة وصولاً إلى المعدلات التالية في نهاية البرنامج:

- خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي وتوفير ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري . حيث أدت الجهود الحكومية المبذولة لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة بخفض البطالة إلى ٧,٢% فى ديسمبر ٢٠٢٠، بعد أن وصلت ٩,٦% مع نهاية ٢٠٢٠/٢٠١٩ أعقاب الجائحة.
- تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتخفيض معدلات الفقر إلى ما دون ٢٥% بنهاية البرنامج.

- تطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية، وتكون قادرة على إستيعاب العمالة المتضررة.
- التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية لاستيعاب ١٠ مليون نسمة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصة مشروعات إعادة تدوير المخلفات ، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدعم الموجه للمحروقات ومصادر الطاقة وذلك في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.
- استكمال جهود تطوير البنية الأساسية الخدمات المقدمة للمواطنين مع زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط و بروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد اعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٠ مليار جنيه للمصدرين بشكل اضافى لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج.

٣. تكامل السياسة النقدية وتوقعات التضخم

قامت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي بتحديد معدل التضخم المستهدف بواقع ٧% (± ٢%) خلال الربع الرابع ٢٠٢٢ باستخدام آليات التنبؤ لديها، وقد قامت اللجنة بالإعلان عن ذلك المستهدف على الموقع الرسمي للبنك المركزي. وأوضحت اللجنة بأنها مستمرة في المتابعة الدورية لمعدلات التضخم المحققة، وستحرص على بقاء معدلات التضخم وفقاً للمستهدفات المعلنة من خلال سياسات ضبط أسعار الفائدة والتحكم في السيولة النقدية، وذلك لدعم المسار النزولي لمعدلات التضخم على المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار تحفيز الاستثمارات.

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١.الملامح الرئيسية للمالية العامة ٢٠٢٢/٢٠٢١

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديري	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة مبدئية
إجمالي الايرادات	٤٩١.٥	٦٥٩.٢	٨٢١.١	٩٤١.٩	٩٧٥.٤	١,١١٧.١	١,٣٦٥.٢
معدل النمو (%)	٥.٦%	٣٤.١%	٢٤.٦%	١٤.٧%	٣.٦%	١٤.٥%	٢٢.٢%
الضرائب	٣٥٢.٣	٤٦٢.٠	٦٢٩.٣	٧٣٦.١	٧٣٩.٦	٨٣٠.٨	٩٨٣.٠
ايرادات غير ضريبية	١٣٩.٢	١٩٧.٢	١٩١.٨	٢٠٥.٨	٢٣٥.٨	٢٨٦.٣	٣٨٢.٢
إجمالي المصروفات	٨١٧.٨	١,٠٣١.٩	١,٢٤٤.٤	١,٣٦٩.٩	١,٤٣٤.٧	١,٦١٤.٧	١,٨٣٧.٧
معدل النمو (%)	١٢%	٢٦%	٢١%	١٠.١%	٤.٧%	١٢.٥%	١٣.٨%
الميزان الكلي المستهدف	-٣٣٩.٥	-٣٧٩.٦	-٤٣٢.٦	-٤٣٠.٠	-٤٦٢.٨	-٥٠٦.٤	-٤٧٥.٥
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	-١٢.٥%	-١٠.٩%	-٩.١%	-٨.١%	-٨.٠%	-٧.١%	-٦.١%
الميزان الأولي المستهدف	-٩٥.٩	-٦٣.٠	٤.٩	١٠٣.١	١٠٥.٦	٥٩.٦	١٠٤.١
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	-٣.٥%	-١.٨%	٠.١%	١.٩%	١.٨%	١%	١.٥%

المصدر: وزارة المالية

ويوضح الشكل التالى تحسن مؤشرات المالية العامة والتى ترجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم فى خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفى تحقيق فائض أولى بالموازنة وفى خفض معدلات العجز الكلى.

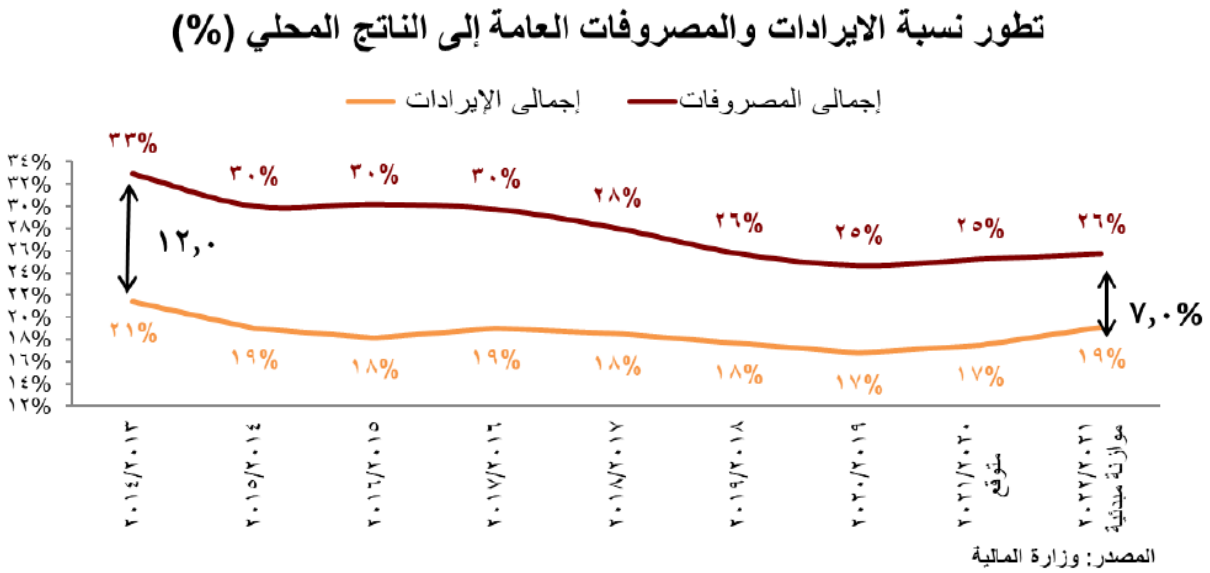

تحليل الإيرادات العامة بمشروع موازنة٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بموازنة العام السابق

يستهدف مشروع موازنة العام المالي القادم استكمال جهود تعظيم موارد الدولة وتنفيذ العديد من الإصلاحات الضريبية وغير الضريبية. ويأتي على رأس الإصلاحات ما يلي:

- استهداف تعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وتنفيذ إستراتيجية متوسطة المدى لتعظيم الموارد وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

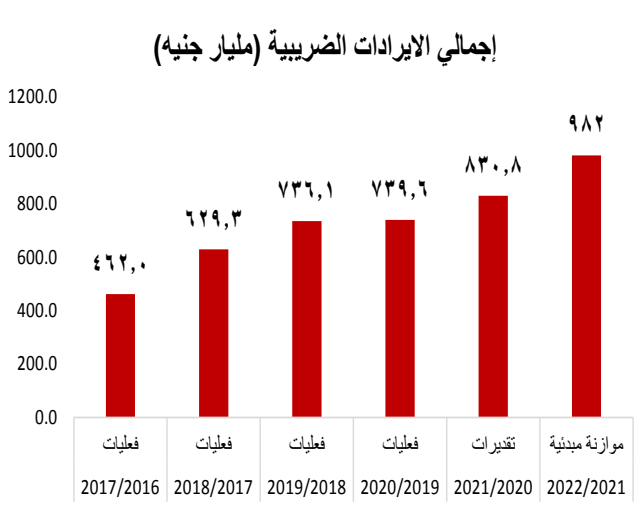

- توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الايرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ٠,٥% من الناتج سنوياً) من خلال تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة،

- تفعيل التحصيل والسداد الإلكتروني والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية، والتوسع فى استخدام الاساليب الحديثة فى ادارة المخاطر وتحصيل الايرادات الحكومية.
- تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد وميكنة الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك التوسع في تفعيل وتطبيق النظام الضريبي المبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة وبعض فئات المجتمع الضريبى.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة اهمها التسعير السليم لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات، والتعامل مع التشابكات المالية لتحقيق تحسن تدريجي فى الاوضاع المالية لأجهزة الدولة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.
- الأخذ فى الإعتبار الظروف الإستثنائية التى تمر بها البلاد والظروف العالمية بسبب تداعيات الجائحة وتقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل تعديل منظومة الضرائب على الأجور والمرتبات مع زيادة حد الإعفاء من الضريبة وإستحداث فئات ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥%، وكذا تأجيل وتقسيط وإسقاط أنواع من الضرائب والغرامات وفوائد التأخير لمساندة القطاعات الإقتصادية المتأثرة.

حيث ستساهم تلك الإصلاحات في أن تصل جملة الإيرادات العامة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٣٦٥,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٢,٢%، مقارنة بتقديري العام المالي السابق. حيث من المستهدف زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ١٨,٣%، وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٩,١% لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٢٩٧,١ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة والتحصيل الالكتروني

ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق ايرادات اضافية بشكل سليم والتحسن التدريجي في أداء الاقتصاد المصري في أعقاب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٧,٢% عن تقديرات العام المالي السابق، لتصل الحصيلة إلى ٤٤٩,٦ مليار جنيه.

ومن المتوقع أن تحقق حصيلة الضرائب العقارية نحو ٥,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يمثل نحو ٠,٠٨% من الناتج المحلى الإجمالي. وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله فى ابريل ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالضرائب الجمركية فمن المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٢,٣% مقارنة بمتوقع العام الماضي لتصل الى ٤٢,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

وبالنسبة للإيرادات الأخرى تستهدف الموازنة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٨٠,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومن أهم تلك الايرادات:

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

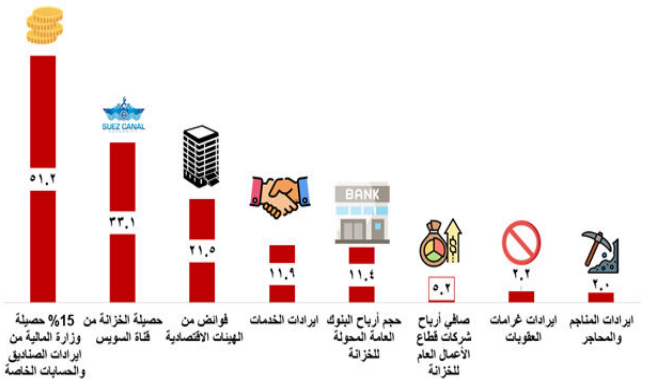

المصدر: وزارة المالية

- ✓ استهداف تحصيل نحو ٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها ارباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ✓ استهداف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.
- ✓ استهداف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

تحليل المصروفات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق

كما يستهدف مشروع موازنة العام المالي القادم استكمال جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وزيادة كفاءة توزيع المخصصات لصالح التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية على حد سواء وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التوزيع الأمثل للموارد واستهداف القطاعات كثيفة العمالة لتحقيق نمو احتوائي يساعد في خلق الوظائف وخاصة الاستثمار في الاقتصاد الاخضر والتكنولوجيا الحديثة مع الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين.

وفى هذا السياق، من المقدر ان تصل إجمالي المصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٨٣٧,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٨%، مقارنة بتقديري العام السابق، كما يأتي على راس الإصلاحات المقرر تطبيقها استمرار زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة، والصحة والتعليم، والإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل والشباب، ومشروعات النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير العشوائيات، واستكمال المشروعات التنموية الكبرى. وفى نفس الوقت يستهدف مشروع الموازنة رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الاجتماعية من خلال سياسات استهداف أكثر فاعلية.

حيث يتضمن مشروع موازنة العام المالى القادم إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٣٦١ مليار جنيه مقابل ٣٢٤ مليار جنيه تقديرات محدثة لختامى العام السابق وبزيادة

٣٧ مليار جنيه عن التقديرات المحدثة للعام السابق، وتوفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣ % اعتباراً من أول يوليو القادم وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش، واستيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٧٥,٦ مليار جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل الى ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل الى ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل الى ٦٤ مليار جنيه.

وزيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، مع زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تضمن الاغذية المدرسية) الى ٦,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٥,٥%، ومخصصات الادوية الى ١٣,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١%، ومخصصات المياة الى ٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدره ٢%، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٤,٨ مليار جنيه،

وأن تصل مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف العيش نحو ٨٧,٢ مليار جنيه لنحو ٧٠ مليون مواطن، وتخصيص نحو ٧٥ مليار جنيه لتنمية القرى والريف المصرى، ونحو ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة يستفيد منها حوالى ٣,٦ مليون أسرة، وتخصيص نحو ١٢,١ مليار جنيه لإستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومى لتاهيل وتبطين الترع لتأهيل ٧٠٠٠ كم^{٢} مما يساعد على توفير فرص العمل، وتخصيص نحو ٧,٨ مليار جنيه لتمويل مبادرات الإسكان الإجتماعى، منها ٤,١ مليار جنيه قيمة الدعم النقدى للوحدات السكنية، بالإضافة إلى تخصيص ٣,٥ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتوصيل الغاز الطبيعى لنحو ١,٢ مليون وحدة سكنية.

كما يستهدف مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة متضمنة التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ٣٥٨ مليار جنيه مقابل ٢٣٢ مليار جنيه تقديرات متوقعة لختامى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٥٤,٥%.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين باجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لاجمالى الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم

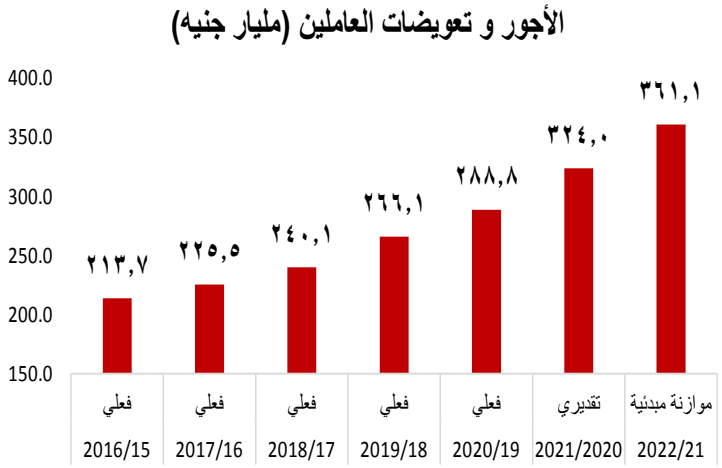

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية وباقي المدن الجديدة.

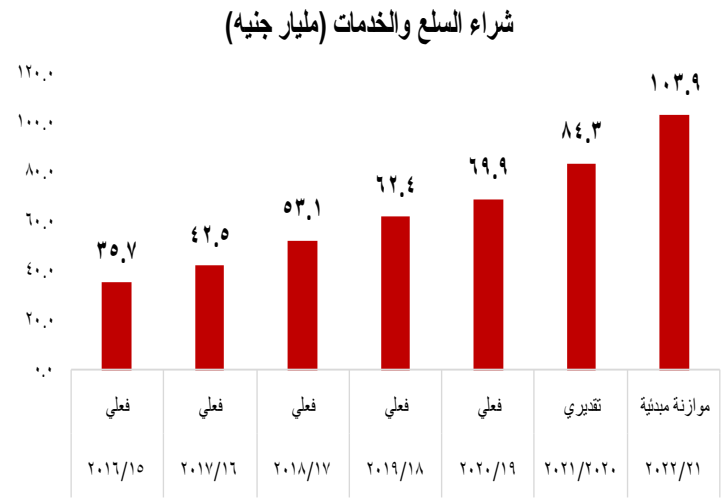

سيشهد العام المالي القادم استمرار السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد وبما يساهم في استمرار تحسن وانخفاض نسبة مدفوعات الفوائد للناتج المحلى ولإجمالي مصروفات الموازنة.

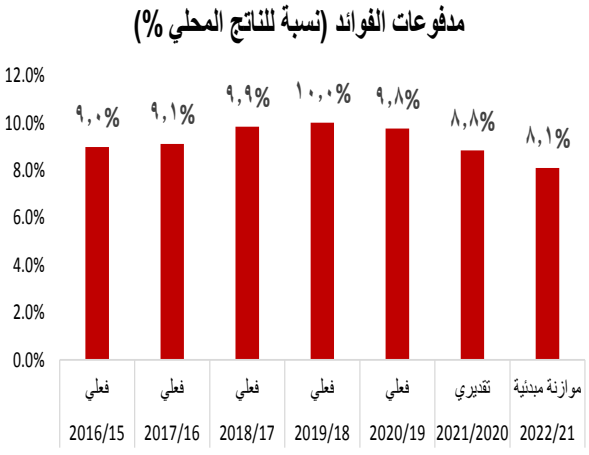

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقا للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة

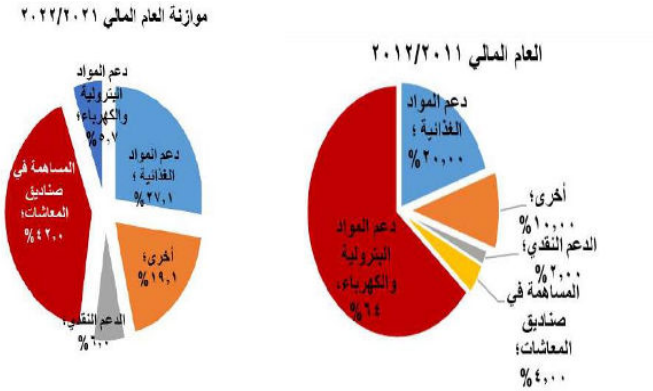

بالإضافة إلى استمرار زيادة مخصصات الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بشكل يفوق اية زيادات اخرى على جانب المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

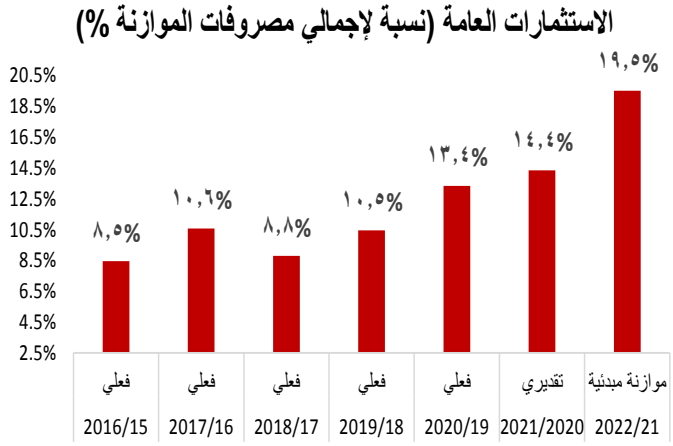

٢. أهم السياسات على جانب الإنفاق لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

يعتبر إصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة أساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط، وضمان استدامة تحقيق فائض أولى يبلغ نحو١,٥% من الناتج المحلى. ولذلك نستهدف معدل نمو للمصروفات في المدى المتوسط يقل عن معدل نمو الإيرادات العامة وهو أمر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام في المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والانفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية،

كما سيتم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية من سداد للأجور والمعاشات وفوائد خدمة الدين وفى ضوء الأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية والقدرة على استيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمي وكذلك آخذاً في الاعتبار الأثر المالي لتنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التأمين الصحي الشامل.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

١. الإستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا مع الحفاظ على الإستقرار المالى المتوازن دون الإخلال بإستدامة مؤشرات الموازنة والدين.
٢. تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
٣. زيادة المخصصات المتعلقة بتنمية الصادرات والاقتصاد الاخضر والقطاعات كثيفة التشغيل.
٤. الاستمرار في توجيه موارد إضافية لتمويل خطة تطوير البنية التحتية كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية.
٥. زيادة المخصصات المتعلقة بالخدمات الأساسية ومنها توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ومخصصات المياه والإنارة وكذلك دعم نقل الركاب.
٦. ترفيق الأراضي والمناطق الصناعية وتشجيع أنشطة الصناعة والتصدير وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.
٧. استمرار جهود التحول من الدعم العيني المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذي يتسم بعدم الفاعلية وتسرب وإهدار لتلك الأموال إلى الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات الأولى بالرعاية.

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها في الموازنة على جانب الإنفاق:

١. تفعيل القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكومية بما سيدعم الجهات الإدارية في توفير احتياجاتها لتسيير مرافقها وتنفيذ مهامها من خلال ما تقوم بتنفيذه من مشاريع وتوفره من خدمات وغيرها
٢. دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصةً التعليم الفني) وتطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل ودعم برنامج إصلاح سوق العمل وبرامج التشغيل لزيادة فرص العمل المتاحة
٣. التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP وقد صدر القرار الوزاري المشترك رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٩بشان تشكيل لجنه مشتركة بين وزارتي المالية والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لوضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص في الخطة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وذلك ليتم تعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية واستخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاستثمارية للدولة كل عام للتأكد من تنفيذ كافة المشروعات المناسبة وفقاً للمعايير المحددة بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ولتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٤. التنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية لتوفير منح وتمويل تخصص لعملية إجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المحتمل تنفيذها وفقاً لآلية المشاركة بين القطاعين العام والخاص كما سيتم اتخاذ تدابير من شأنها تحفيز المؤسسات الدولية وصناديق التمويل السيادية الإقليمية لتمويل تنفيذ المشروعات المشاركة

٥. استمرار وتعزيز مجهودات تطوير شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة إلى تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية

٦. رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبي الإنفاق والإيراد واعداد قانون جديد للمالية العامة يحل محل قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ وقانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ويتواكب مع التغيرات التي حدثت خلال تلك الفترة

٧. صدور قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ والذي يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية ويهدف إلى تحقيق العدالة بين أطراف المنظومة

٨. تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالي بشكل دوري، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار البيان المالي التمهيدي، ومراجعة الأداء الربع سنوي وموازنة المواطن وهي تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالي.

٣. أهم السياسات على جانب الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

بدأت الحكومة المصرية منذ العام قبل الماضي في الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشرى من خلال زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على البرامج والأنشطة التي تستهدف برامج التنمية البشرية وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

يستهدف مشروع الموازنة رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الاجتماعية من خلال سياسات استهداف أكثر فاعلية وتشمل الاستمرار في تنفيذ ورفع كفاءة برامج دعم السلع الغذائية، والتوسع في برامج الدعم النقدي من خلال البرامج الضمانية الموجهة للفئات الاولى بالرعاية ، وتشمل برنامجي تكافل وكرامة وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين وبرامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الانتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية ، بالإضافة إلى البرامج المستحدثة مثل التأمين الصحي الشامل وتطوير المستشفيات القائمة والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة وتطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل برامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، واشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو وغيرها ،

ويجب أن يصاحب تنفيذ الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية والمالية من قبل الحكومة اتخاذ إجراءات اجتماعية إضافية وذلك لتخفيف آثار هذه الإصلاحات الاقتصادية على محدودي الدخل وللتأكيد على أن المواطن وخاصة الفئات الأقل دخلا مركز اهتمام الدولة.

وقد صممت برامج الحماية الاجتماعية للتواكب مع استهداف تحسين دخول محدودي الدخل والطبقة المتوسطة للتأكيد على أن المواطن مركز اهتمام الدولة مع مراعاة أن اختيار الإجراء الاجتماعي يجب أن يتم على الأسس التالية :

- دراسة دقيقة بخصوص العبء المالي للإجراء والتأكد من قدرة الموازنة على تمويله دون الإخلال بالمستهدفات المالية .
- وجود آليات تنفيذ سريعة تضمن استفادة المواطنين من المخصصات المالية للبرنامج

وترتكز السياسة المالية في مجال الحماية الاجتماعية على أربع مرتكزات أساسية كما يلي:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.
٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
٣. التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من كافة الفئات من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

٤. أهم السياسات الإصلاحية وأولويات الإيرادات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

تعمل الحكومة على تعزيز ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالنشاط الاقتصادي مع مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية المستدامة التي تساعد في تحقيق ذلك ومنها تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة، وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

١. تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، وتطبيق الميكنة في عمليات الدفع والتحصيل، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.
٢. تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة أهمها التسعير السليم لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة

٣. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة.

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها في الموازنة العامة على جانب الإيرادات العامة:

١. استكمال تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحفيز القطاع غير الرسمي على الدمج في القطاع الرسمي.

٢. فيما يخص منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل .

٣. وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ لتبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لمولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيُسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.

٤. كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية. وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلي:
- مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
- مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
- مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠
- مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠
- مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠
- مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
- مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.

٥. وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذى يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة.

٦. وكان للجانب التكنولوجى نصيب فى عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلى:

- مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للممولين.
- مشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
- مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق المميكن تيسيراً على المواطنين وطالبي الخدمة.

٧. استكمال إصلاحات المنظومة الجمركية وتشمل:

- تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين
- مشروع النافذة الواحدة: تم الانتهاء من توقيع بروتوكول بين مصلحة الجمارك وهيئة البحوث الفنية للعمل على وضع الخطة التنفيذية والفنية للانتهاء من تطوير البنية التحتية لمشروع النافذة الواحدة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة
- مشروع ميكنة نموذج (٤) بين مصلحة الجمارك والبنك المركزي حيث تم تفعيل هذه المنظومة على جميع المنافذ الجمركية
- مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد SAD: صدر قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٧ بالعمل بنموذج SAD على جميع الموانئ المصرية وقد تم بالفعل الانتهاء من تفعيل النموذج في كافة المواقع الجمركية

٥- أهم مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

تستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه فى مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٩,٥% من الناتج المحلى الإجمالى بحلول يونيو ٢٠٢٢، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالى والتى قد نجحت بالفعل خلال الأعوام السابقة بخفض الدين العام من ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٧ إلى نحو ٩٠,٢% من الناتج فى يونيو ٢٠١٩.

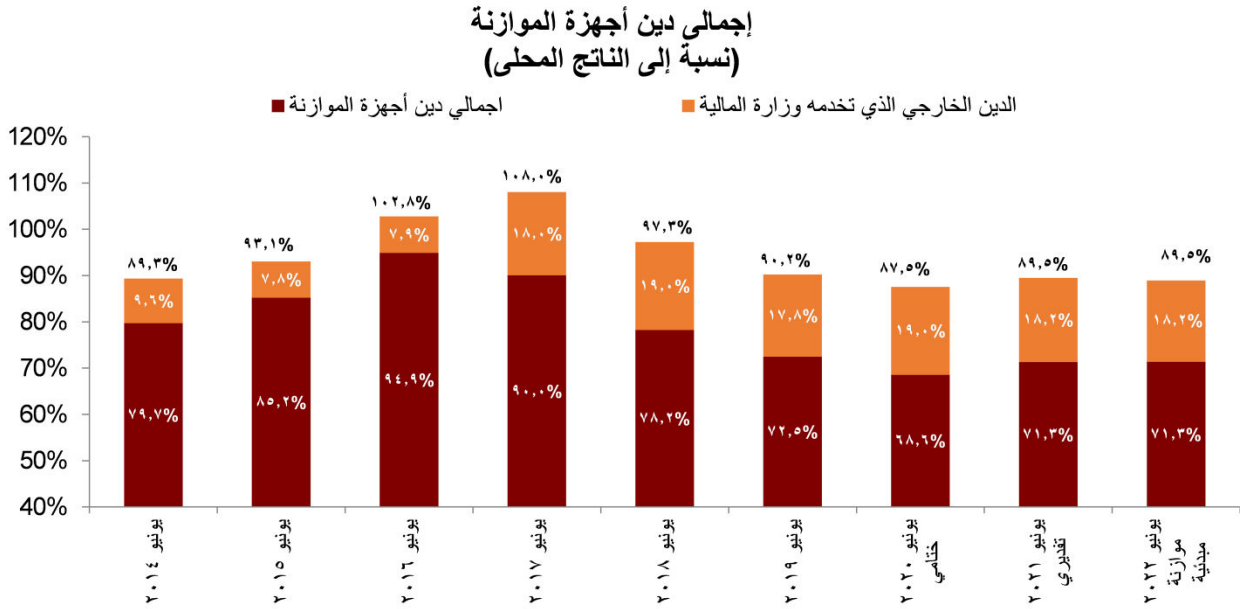

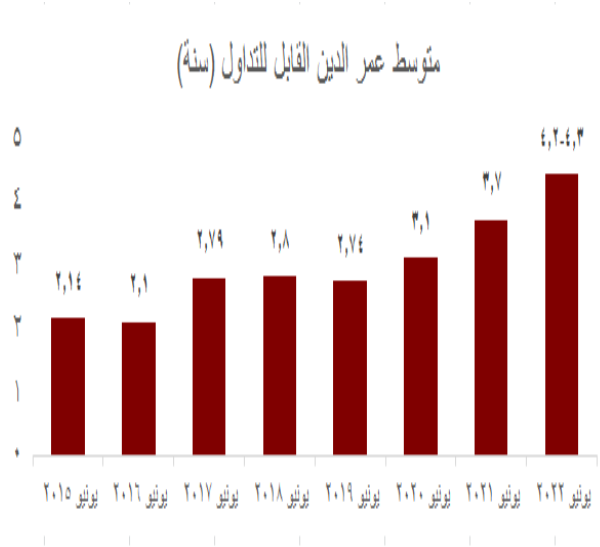

وتقوم إستراتيجية إدارة الدين العام التى تطبقها وزارة المالية على تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجي خاصا اذا كان بشروط ميسرة وبتكلفة اقل وافضل، والعمل على الإستفادة من مصادر التمويل الميسر من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وإستمرار إجراءات تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول. كما انه من المستهدف إطالة متوسط عمر الدين تدريجيا وصولا الي ٤,٢-٤,٣ سنة فى يونيو ٢٠٢٢، وذلك من خلال خفض الاحتياجات التمويلية قصيرة الاجل المطلوب تجديدها،

بالإضافة إلى السعى نحو توسيع قاعدة المستثمرين وأدوات وعملات الدين وبما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب فى أذون وسندات الخزانة المحلية، والإستمرار فى الإصدارات بسوق السندات الدولية، بالإضافة إلى إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات، بالإضافة إلى اصدار "السندات الخضراء" التى توفر التمويل اللازم للمشروعات صديقة البيئة.

مكونات الدين بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

يبلغ إجمالى الدين المستهدف لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٨٩,٥% من الناتج المحلى، منه نحو ٧١,٣% من الناتج المحلى دين محلى، ونحو ١٨,٢% من الناتج المحلى هو دين خارجى.

مصادر التمويل (خارجى/ داخلى) بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية وذلك بحسب إفتراضات موازنة ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ . حيث من المتوقع أن يصل جملة الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ الي نحو ١٠٦٨,٥ مليار جنيه؛ منها ٤٧٥,٥ مليار جنيه عجز كلي و ٥٩٣ مليار جنيه قيمة سداد اقساط القروض المحلية والأجنبية. من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل محلي بقيمة ٩٩٠ مليار جنيه. كما أن من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل خارجي من خلال الاقتراض من الجهات والمؤسسات الدولية واصدار سندات دولية بقيمة ٦٦ مليار جنيه.

الاحتياجات التمويلية لموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩ ختامي	٢٠٢١/٢٠٢٠ متوقع	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة مبدئية
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
العجز الكلى	٤٦٢٧٧٥	٥٠٦٣٥٢	٤٧٥٥٠٨
سداد القروض المحلية	٤٢٦٩٥٢	٤٥٥٤٨٥	٤٧٧٦٧٣
سداد القروض الأجنبية	٢٨٥٨١	٣٥٨٩٦	١١٥٣٢٧
مصادر التمويل	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
التمويل الخارجى	١٨٩١٧٨	١٦٥٤٤٠	٧٨٣٧٥
قروض من مؤسسات دولية	٠	٤٢٢٤٠	١٢٣٧٥
صندوق النقد الدولى	٧٦٩٥٤	٥١٢٠٠	٠
اصدار سندات دولية	١١٢٢٢٤	٧٢٠٠٠	٦٦٠٠٠
قرض من دولة ألمانيا	٠	٠	٠
قرض من دولة فرنسا	٠	٠	٠
قرض من المملكة المتحدة	٠	٠	٠
التمويل المحلى	٧٢٩١٣٠	٨٣٢٢٩٣	٩٩٠١٣٣

المصدر: وزارة المالية

مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومكوناتها

من المتوقع أن تصل قيمة اجمالي مدفوعات الفوائد خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١ الي ٥٧٩,٦ مليار جنيه؛ مقسمة الي ٥٥٤,٦ مليار جنيه فوائد محلية و٢٥مليار جنيه فوائد أجنبية.

مدفوعات الفوائد

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلى	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة
إجمالى مدفوعات الفوائد	٣١٦،٦٠٢	٤٣٧،٤٤٨	٥٣٣،٠٤٥	٥٦٨،٤٢١	٥٦٦،٠٠٠	٥٧٩،٥٨٢
الفوائد المحلية	٣٠٧،٠٠٣	٤١٥،٢٤٩	٤٩٧،٨٣٦	٥٢٥،٦٧٢	٥١٧،٢٢٩	٥٥٤،٦٥٣
الفوائد الأجنبية	٩،٥٩٩	٢٢،١٩٩	٣٥،٢٠٩	٤٢،٧٤٩	٤٨،٧٧١	٢٤،٩٢٩

المصدر: وزارة المالية

رابعاً: المخاطر المالية لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

قد يؤدى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى وجود عدد من المخاطر التي قد تؤثر سلباً على أداء الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء خاصة مع عدم اليقين بقدرة الاقتصادي العالمي على التعافي مبكراً الى معدلات النمو الاقتصادي المحققة قبل اندلاع جائحة كورونا. ومازال التعافي غير مضمون في ظل استمرار انتشار الوباء وزيادة عدد الحالات وإعادة الإغلاق في بعض الدول. لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، **ولكن المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:**

معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التي تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الاقتصادي العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالي مستهدفات الدين العام.

التجارة العالمية:

من المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من إنكماش بنحو -٨,٤% في عام ٢٠٢٠ الى نمو بقيمة ٨,٤%. وهو مرتبط بشكل وثيق بحصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي لكل انخفاض/ ارتفاع بمقدار ١% في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض/ارتفاع حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ٢ مليار جنيه.

أسعار الفائدة:

أن ارتفاع أو انخفاض أو أي تغير في أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.

الأسعار العالمية للنفط:

وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه في حالة ارتفاع / انخفاض سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار /برميل سيؤدى ذلك إلى ارتفاع/انخفاض صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول وبالتالى زيادة/انخفاض العجز الكلى المستهدف.

الالتزامات المالية المحتملة بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

- تكمن أهمية الالتزامات المحتملة باعتبارها من مصادر المخاطر المالية والتي تمثل التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

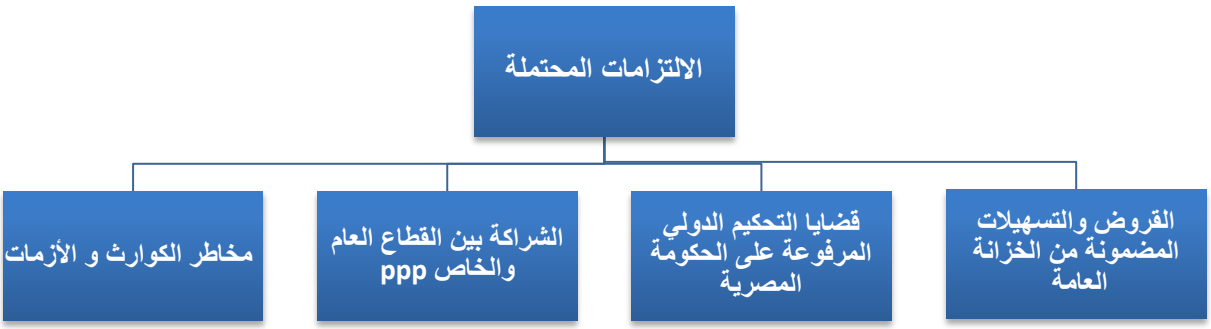

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.
- حيث قد لا يرغب المقرض او الشريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.
- تقدر الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى، وتقدر الضمانات المحلية نحو ٩,٧% من الناتج المحلى، وتمثل الضمانات الخارجية نحو ١٠,٦%.

التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.
- وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك فى ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوات السابقة.

وفى هذا السياق، تحرص وزارة المالية في موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ على وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية ومتطورة لإصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذي يضمن متابعة آثارها المالية على الخزانة العامة ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر والتحكم في مستوى الدين العام وفقاً لمستهدفات المالية العامة.

ملاحق

الإيرادات والمصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٠/٢٠٢١		التغير		الوزن النسبى	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة [١] (٢)	متوقع (٣)	(٢-١)	(٣-١)	٪	فعلى		
المصروفات	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١،٦١٤،٣١٢	١٢٤،٥٤٥	٢٢٣،٤١١		١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
١- الأجور وتعويضات العاملين	٣٦١،٠٥٠	٣٣٥،٠٠٠	٣٢٤،٠٠٠	٢٦،٠٥٠	٣٧،٠٥٠	١٩,٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤
٢- شراء السلع والخدمات	١٠٣،٨٨٩	١٠٠،٢٠٠	٨٤،٢٥٦	٣،٦٨٩	١٩،٦٣٣	٥,٧	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨
٣- الفوائد	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٦،٠٠٠	١٣،٥٨٢	١٣،٥٨٢	٣١,٥	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢١،٣٠١	٣٢٦،٢٨٠	٣٠٥،٣٤٥	٤،٩٧٩-	١٥،٩٥٦	١٧,٥	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩
٥- المصروفات الأخرى	١١٣،٧٨٧	١٠٥،٠٠٠	١٠٢،٩٢٢	٨،٧٨٧	١٠،٨٦٥	٦,٢	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨
٦- شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٣٥٨،١١٣	٢٨٠،٦٩٨	٢٣١،٧٨٩	٧٧،٤١٥	١٢٦،٣٢٤	١٩,٥	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠
الإيرادات	١،٣٦٥،١٥٩	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١١٧،١٣٠	٧٦،٤٠٦	٢٤٨،٠٣٠		٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
١- الضرائب	٩٨٣،٠١٠	٩٦٤،٧٧٧	٨٣٠،٧٨٤	١٨،٢٣٣	١٥٢،٢٢٧	٧٢,٠	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢
٢- المنـــــح	١،٥٤١	٢،٢٠٩	٢،٢٠٩	٦٦٨-	٦٦٨-	٠,١	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩	٣،١٩٤
٣- الإيرادات الأخرى	٣٨٠،٦٠٨	٣٢١،٧٦٦	٢٨٤،١٣٧	٥٨،٨٤٢	٩٦،٤٧١	٢٧,٩	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩
العجز (الفائض) النقدى	٤٧٢،٥٦٤	٤٢٤،٤٢٥	٤٩٧،١٨٣	٤٨،١٣٩	٢٤،٦١٩-		٤٥٩،٢٩٤	٤٢٧،٩٦٠	٤٢٣،٢٧٣
صافى حيازة الأصول المالية	٢،٩٤٥	٩،٦٦٩	٩،١٦٩	٦،٧٢٤-	٦،٢٢٤-		٣،٤٨١	١،٩٩١	٩،٣٠٦
العجز (الفائض) الكلى	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤	٥٠٦،٣٥٢	٤١،٤١٥	٣٠،٨٤٣-		٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠
العجز (الفائض) الأولى [٢]	١٠٤،٠٧٤-	١٣١،٩٠٦-	٥٩،٦٤٨-	٢٧،٨٣٢	٤٤،٤٢٥-		١٠٥،٦٤٦-	١٠٣،٠٩٤-	٤،٨٦٩-
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٩,٢	٪١٨,٨	٪١٧,٥				٪١٦,٨	٪١٧,٧	٪١٨,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٩	٪٢٥,٠	٪٢٥,٢				٪٢٤,٧	٪٢٥,٧	٪٢٨,٠
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٢	٪٧,٦				٪٧,٩	٪٨,٠	٪٩,٥
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٣	٪٧,٧				٪٨,٠	٪٨,١	٪٩,٧
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥-	٪١,٩-	٪٠,٩-				٪١,٨-	٪١,٩-	٪٠,١-
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٨٩,٥	٪٨٩,٨	٪٨٩,٨				٪٨٧,٥	٪٩٠,٢	٪٩٧,٣

[١] موازنة معدلة بالاعتماد الإضافى الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢١

[٢] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

أهم بنود التصنيف الوظيفى للمصروفات بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة (١)	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة (٢)	التغير (١-٢)	فعلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨	فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧
• الخدمات العامة	٨٥٧،٢٦٨	٧٧٦،٤٦٢	٨٠،٨٠٦	٦٦٤،٢٩٧	٦١٥،٥١٣	٥٠٤،٢١٦
• النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٨،١١٨	٨٠،٤١٩	٧،٦٩٩	٧٤،٤٨٦	٦٩،٩١١	٦٣،٠٥١
• الشئون الاقتصادية	١١٠،٤٧٦	١١١،٧٩٥	١،٣١٩-	٨٧،٣٦٢	٧٠،٣٩٥	٦١،١٧٥
• حماية البيئة	٢،٨٠٤	٣،٣٢٣	٥١٩-	٣،٩٨٨	٣،١٨٩	٣،١٩٢
• الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٨،٩٢٥	٧٩،٥٢٩	٦٠٤-	٥٩،٥٦٨	٤٨،٢٣٢	٤٢،٢٢٩
• الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٩،٣٤٦	٤٨،٣٩٥	٩٥١	٤٥،٥٠٧	٤٠،١٨٣	٣٤،٢٧٥
• الحماية الإجتماعية	٢٨٣،٣٧٨	٢٨٥،٩٦٩	٢،٥٩١-	١٩٩،٩٦٩	٢٦٤،٣٧٥	٣١٠،٨٨٧
• أنشطة وظيفية متنوعة	٨٦،٠٠١	٧٦،١٦٤	٩،٨٣٨	٦٧،٢٩٨	٦٢،٠٦٢	٥٥،٣٦٢
الإجمالى	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١٢٤،٥٤٥	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٢٥.٩٪	٢٥.٠٪		٢٤.٧٪	٢٥.٧٪	٢٨.٠٪

*تبلغ إجمالى مخصصات قطاع الصحة بالموازنة نحو ٢٧٥,٦ مليار جنيه ، ومخصصات التعليم قبل الجامعى نحو ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى نحو ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بقيمة ٦٤ مليار جنيه.

تفاصيل الإيرادات العامة بمشروع موازنة العام المالى
٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	٩٨٣،٠١٠	٧٢,٠	٩٦٤،٧٧٧	٧٤,٩	١٨،٢٣٣	١,٩	٨٣٠،٧٨٤	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢
– الضرائب العامة	٤٩٦،٩٦٥	٣٦,٤	٤٦٠،٨٥٨	٣٥,٨	٣٦،١٠٧	٧,٨	٤١٤،٩٤٧	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧
– الضريبة على القيمة المضافة	٣٩٠،٩٥٠	٢٨,٦	٤٠١،١٢٠	٣١,١	١٠٠،١٧٠-	٢,٥-	٣٣٧،٢٦٨	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠
– الضرائب الجمركية	٤٢،٣٩٨	٣,١	٤٤،٥٠٤	٣,٥	٢،١٠٦-	٤,٧-	٣٧،٤٨٧	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨
– باقى الإيرادات الضريبية	٥٢،٦٩٧	٣,٩	٥٨،٢٩٥	٤,٥	٥،٥٩٨-	٩,٦-	٤١،٠٨٢	٣٠،٢٨٩	٣٤،١٩٣	٢٥،٥١٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٣,٨		٪١٤,١				٪١٣,٠	٪١٢,٧	٪١٣,٨	٪١٤,٢
* المنـــــــــــح	١،٥٤١	٠,١	٢،٢٠٩	٠,٢	٦٦٨-	٣٠,٢-	٢،٢٠٩	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩	٣،١٩٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٠		٪٠,٠				٪٠,٠	٪٠,١	٪٠,٠	٪٠,١
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٣٨٠،٦٠٨	٢٧,٩	٣٢١،٧٦٦	٢٥,٠	٥٨،٨٤٢	١٨,٣	٢٨٤،١٣٧	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٤		٪٤,٧				٪٤,٤	٪٤,٠	٪٣,٨	٪٤,٢
الإجمالى	١،٣٦٥،١٥٩	١٠٠,٠	١،٢٨٨،٧٥٣	١٠٠,٠	٧٦،٤٠٦	٥,٩	١،١١٧،١٣٠	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٩,٢		٪١٨,٨				٪١٧,٥	٪١٦,٨	٪١٧,٧	٪١٨,٥
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٥٥,٥		٪٥٦,٠				٪٥٢,٤	٪٥١,٠	٪٥٧,٧	٪٥٣,٦

تفاصيل الضرائب العامة بمشروع موازنة العام المالى
٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
– ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٩٠،٤٤٣	٧٧،٤٩٩	٧٧،١٩٩	٦٤،٠٢٢	٥٦،٩٣٨	٤٠،٩٧٦
– ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٤٩،٩٥٨	٤٢،٧٠٠	٣٧،٧٩٥	٢٨،٦٧٢	٢٤،٦٥٧	١٦،٨١٥
– ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٤،٨١٢	٤،٩٠٠	٣،٧٢٠	٢،٧٩٨	٢،٥٠٦	١،٦٥٠
– ضريبة الثروة العقارية	١،٧٣٤	١،٠٢٩	١،٢٠٩	١،٠٤٤	٨٦٧	٣٩٩
جملة	١٤٦،٩٤٧	١٢٦،١٢٨	١١٩،٩٢٣	٩٦،٥٣٦	٨٤،٩٦٨	٥٩،٨٤١
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
– ضرائب البترول	٤١،٥٥٠	٤١،٦٠٢	٤١،٦٠٢	٢٦،٣٣٧	٤٢،٥٣٢	٥١،٩٧٦
– ضرائب قناة السويس	٣٤،٠٤٠	٣٤،٢٠٤	٣١،٦٣٨	٤٢،٩١٣	٣٤،٤٨٠	٢٩،٩٠٠
– ضرائب البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
– ضرائب باقى الشركات	١٤٤،٧٢٠	١٤٥،٩٤٤	١٢٣،١٣٣	١١٩،٦٢٥	٨٥،٧٦٣	٦٠،٧٧٦
جملة	٢٢٠،٣١٠	٢٢١،٧٥٠	١٩٦،٣٧٣	١٨٨،٨٧٥	١٦٢،٧٧٥	١٤٢،٦٥٢
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
– من البنك المركزى	٣٢،٤٤٨	٢٤،٩٢٩	١٩،١٧٤	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٢٦	٣٨،٤٩٧
– من البنوك التجارية	٠	٠	٥٥	٠	١٢	٠
جملة	٣٢،٤٤٨	٢٤،٩٢٩	١٩،٢٢٩	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٣٨	٣٨،٤٩٧
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
– الدمغة على المرتبات	٢،٦٦٤	٢،٧٠٠	٢،٢٠٠	١،٤٨٦	٢،٢٤٣	٤،٦٨٣
– الدمغة النوعية	٢٣،١٧٥	٢٥،٣٢١	١٨،٧٣٤	١٥،٠١٨	١٧،٦٣٤	١٣،٤٥٩
جملة	٢٥،٨٣٩	٢٨،٠٢١	٢٠،٩٣٤	١٦،٥٠٤	١٩،٨٧٨	١٨،١٤٢
خامساً : باقى الضرائب :						
– ضريبة التضامن الإجتماعى	٩٥٦	٨٦٨	٤٣٦	٦٧٥	٦٢٥	٨٠٠
– الضرائب على الأذون والسندات	٦٩،٠٠٠	٥٣،٧٦٠	٥٦،٩٦٠	٤٨،٩٧٢	٤٦،٩٢٨	٤٣،٧٢٢
– ضرائب الارباح الرأسمالية	٣٧٩	٩٩٥	٢٠	١٠	٥٧	٥١
– أخرى	١،٠٨٦	٤،٤٠٧	١،٠٧٢	٦٠٧	١،١٧٠	٦٦٢
جملة	٧١،٤٢١	٦٠،٠٣٠	٥٨،٤٨٨	٥٠،٢٦٤	٤٨،٧٨٠	٤٥،٢٣٤
إجمالى الضرائب العامة	٤٩٦،٩٦٥	٤٦٠،٨٥٨	٤١٤،٩٤٧	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٧.٠٪	٦.٧٪	٦.٥٪	٦.٦٪	٦.٦٪	٦.٩٪
نسبة الى إجمالى الإيرادات	٣٦.٤٪	٣٥.٨٪	٣٧.١٪	٣٩.٢٪	٣٧.٣٪	٣٧.١٪
نسبة الى إجمالى الموازنة	٢٠.٢٪	٢٠.٠٪	١٩.٥٪	٢٠.٠٪	٢١.٥٪	١٩.٩٪

تفاصيل الضرائب على القيمة المضافة بمشروع موازنة العام المالى
٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
– الضريبة على السلع المحلية	٧٨،٨٩٧	٧٥،٢٠٨	٦٧،٦٨٧	٥٣،٠١٧	٥٠،٣٥١	٤٣،٠٩٩
– الضريبة على السلع المستوردة	١٢٨،٣١٢	١٤٦،٠٥٠	١٠٧،١٤٢	٩٥،٢٤٩	١٠٥،٠٠٠	٨٣،٩٣٩
جملة	٢٠٧،٢٠٩	٢٢١،٢٥٨	١٧٤،٨٢٩	١٤٨،٢٦٦	١٥٥،٣٥١	١٢٧،٠٣٨
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
– السجائر والتبغ	٧٩،٠٦٠	٧٤،٨٢٠	٧٢،٤٢٠	٦١،١٤١	٥٦،٣٨٩	٥١،٦٥٤
– المنتجات البترولية	٢٥،٨١٣	١٩،٧٦٧	٢٤،٥٦٧	٢٧،٥٩٩	٤١،٤٨٤	٤٠،٤٧٠
– أخـــرى	١٧،٧٠٥	٢١،٣١٩	١٣،٤٥٧	١١،٥٤٤	١٣،٤١٧	١٣،١٠٩
جملة	١٢٢،٥٧٨	١١٢،٩٠٦	١١٠،٤٤٤	١٠٠،٢٨٣	١١١،٢٩٠	١٠٥،٢٣٤
* الضريبة على الخدمات:						
– خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٤،٩١٩	١٥،٢٦٠	١٣،٢٦١	١٠،٣٩٣	٨،٩١٥	٦،٠٦٥
– خدمات التشغيل للغير	٣٩،٢٩٤	٣٩،١٦٩	٣٣،٦٦٩	٢٨،١٩٠	٢٤،٠٤٨	١٥،٨١٩
– الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٥،١٢٤	٩،٦٣٦	٣،٤٩٥	٥،٤٧٨	٧،١٢٧	٥،٨٩٤
– خدمات أخرى	١،٨٢٦	٢،٨٩١	١،٥٧٠	١،٤٠٣	٢،٢٣٨	١،٤٦٠
جملة	٦١،١٦٣	٦٦،٩٥٦	٥١،٩٩٤	٤٥،٤٦٤	٤٢،٣٢٨	٢٩،٢٣٨
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٣٩٠،٩٥٠	٤٠١،١٢٠	٣٣٧،٢٦٨	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥.٥	٪٥.٩	٪٥.٣	٪٥.١	٪٥.٨	٪٥.٩
نسبة الى إجمالى الإيرادات	٪٢٨.٦	٪٣١.١	٪٣٠.٢	٪٣٠.١	٪٣٢.٨	٪٣١.٨
نسبة الى إجمالى الموازنة	٪١٥.٩	٪١٧.٤	٪١٥.٨	٪١٥.٤	٪١٨.٩	٪١٧.١

تفاصيل الإيرادات الأخرى بمشروع موازنة العام المالى
٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
• فائض البترول	٧.٧٨١	٨.٥٧٣	٨.٥٧٣	٢.٠٩٣	١.٢٧٨	٨.١٤٤
• فائض قناة السويس	٣٣.١١٢	٣٣.٥٠٦	٣٠.٩٩٤	١٨.٣٥٤	٣٠.٣٠٨	٢٣.٧١٨
• فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٢١.٤٦٧	٢١.٩٤٠	١٩.٧٤٦	١٢.٠٤٥	١٠.٨١٧	٨.٢٩٧
• أرباح الشركات	١٦.٦١٨	١٦.٩٠١	٩.٩٦٤	٨.٦٣١	٥.٤٠٨	٦.٨٦٧
• أرباح البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٠	٥.٢٣٢
• موارد الصناديق والحسابات الخاصة[1]	٥١.١٦٢	٤٨.٣٨٠	٤١.٩٠٤	٤٢.٧٨٧	٣٦.١٢٨	٣٥.٧٣٢
• قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٧.٥٠٠	٧.٥٠٠	٥.٩٣٣	٥.٣٩٤	٥.١٧٩	٤.٦٧٩
• رسوم قضائية وغرامات	٥.٢٤٥	٤.٧٤٨	٤.٩٩٣	٢.٤٦٥	٤.١٠١	٣.٧٥٥
• مقابل الخدمات الحكومية	١٠.٠٨٣	٨.٥٨٦	٨.٥٩٠	٨.١٢٢	٨.١٠٧	٧.٢٣٠
• الفوائد المحصلة	١٠.٤٨١	١١.٧٥٧	٩.١٢٦	٩.٨٠٨	٥.٩٨١	٣.٣٤٢
• إتاوة البترول	١٤.٥٦٦	١٣.٢٠٧	١٣.٢٠٧	١١.١٧٨	١٤.١٤٨	١١.٦١٠
•إيرادات المناجم	١.٤٨٨	١.٠٣٩	٩٦٥	١.١٠٤	٨٨٤	٨٤٥
• مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٠	١.١٣٦	٣٤٣-	٠
• مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٠	٦٢٠	٠	٠	٦١٩	١٢٥
• حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١.٠٠٤	٦٠١	١.٥٠٠	١٦٤	٣١٠	١.٤١٢
• إتاوات الذهب	٥٠٠	٤٠٠	٤٧٤	٣١٦	٣٢٤	٣٦٠
• تعويضات وغرامات	٢.٢١٧	١.٩١٢	١.٩١٤	٢.٠٨١	١.٥٢٧	١.٠١٢
• رخصة الجيل الرابع للمحمول	٠	٠	٩٢٠	٠	٠	٠
• ايرادات أخرى مختلفة	٣٥.١٢٠	٣٦.٣٢٧	٣٥.٩٢٩	٤٥.١٠٩	٢٨.٢٩٤	٢٤.٤١٦
• موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [2]	٦٢.١٨٠	٥٤.١٠٣	٤٣.٧٦٦	٤٨.٧٤٠	٤١.٧٤٩	٣٥.٨٢٠
• ايرادات رأسمالية أخرى[3]	٩٥.٨٢٥	٤٨.٣٣٣	٣٣.٨٢٤	٣٦٢	٤٨٥	٧٢٠
• أخرى	٤.٢٥٨	٣.٣٣٢	١١.٨١٥	١٠.٦٤٥	٧.٨٧٦	٥.٣٢٢
الإجمالى	٣٨٠.٦٠٨	٣٢١.٧٦٦	٢٨٤.١٣٧	٢٣٠.٥٣٤	٢٠٣.١٨١	١٨٨.٦٣٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥.٤	٪٤.٧	٪٤.٤	٪٤.٠	٪٣.٨	٪٤.٢
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٧.٩	٪٢٥.٠	٪٢٥.٤	٪٢٣.٦	٪٢١.٦	٪٢٣.٠
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٥.٥	٪١٤.٠	٪١٣.٣	٪١٢.١	٪١٢.٥	٪١٢.٣

[1] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[2] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

[3] منها مبلغ ٨٥ مليار جنيه تمثل مصادر رأسمالية أخرى لتمويل الخطة الإستثمارية .

تفاصيل البرامج (الدعم) بمشروع موازنة العام المالى
٢٠٢٢/٢٠٢١

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير مشروع - الموازنة المعدلة		٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
* الدعـــــــم السلعى:										
– دعم السلع التموينية	٨٧،٢٢٢	٢٧,١٪	٨٤،٤٨٧	٢٥,٩٪	٢،٧٣٥	٣,٢٪	٨٢،٧٥٥	٨٠،٤٢٧	٨٧،٠٠٠	٨٠،٥٠٠
– دعم المزارعين	٦٦٥	٠,٢٪	٦٦٥	٠,٢٪	٠	٠,٠٪	٤٠٢	١٤٠	٥٧٥	٧٣٣
– دعم المواد البترولية	١٨،٤١١	٥,٧٪	٢٨،١٩٣	٨,٦٪	٩،٧٨٢-	٣٤,٧٪-	٢٨،١٩٣	١٨،٦٧٧	٨٤،٧٣٢	١٢٠،٨٠٣
– دعم الكهرباء	٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	٠	١٦،٠٠٠	٢٨،٥٨٥
– دعم الادوية والبان الأطفال	٢،٥٠٠	٠,٨٪	١،٧٥٠	٠,٥٪	٧٥٠	٤٢,٩٪	٢،٦٤٦	١،٥٣٢	١،٣٧٥	٧٠٠
– دعم شركات المياه	٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٧٥٠	٩٢٣	١،٣٥٠	١،٠٠٠
إجمالى الدعم السلعى	١٠٨،٧٩٨	٣٣,٩٪	١١٥،٠٩٥	٣٥,٣٪	٦،٢٩٧-	٥,٥٪-	١١٤،٧٤٦	١٠١،٦٩٩	١٩١،٠٣٢	٢٣٢،٣٢٢
* الدعـــــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
– دعم نقل الركاب	١،٧٩٥	٠,٦٪	١،٨٠٠	٠,٦٪	٥-	٠,٣٪-	١،٨٠٠	١،٨٥٠	١،٨٥٠	١،٨٠٤
– دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٠,١٪	٢٠٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	١٥٠	١٣٤	١٠٢	١١٠
– دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	٠,١٪	٤٠٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	٣٥٠	٤٠٠	٢٥٠	٩٨
– دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٥،٢٠٠	١,٦٪	٧٠٠	٠,٢٪	٤،٥٠٠	٦٤٢,٩٪	٧٠٠	٥٢٧	٦٦٤	٧٩٤
– دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٣٠٠	٠,١٪	٣٠٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	٣٠٠	٧٠	٠	
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٧١	٠,١٪	٣٥٦	٠,١٪	١٥	٤,٣٪	٤٧٤	٣٠٥	٣٦٦	٨١١
– دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٧٩	٠,١٪	١٣٣	٠,٠٪	٤٧	٣٥,٣٪	١٥٧	١١٤	١٥٦	٠
– دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المقرر	٢١٠	٠,١٪	٢١٤	٠,١٪	٤-	٢,٠٪-	٢٤٣	١٨٣	٢٢٧	٠
– دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل)	١٦١	٠,٠٪	٨٦٥	٠,٣٪	٧٠٤-	٨١,٤٪-	٨٠	٧	٠	٠
– دعم تأمين صحي لغير القادرين (من أسباب دعم صحي خيري)	٢٠٠	٠,١٪	١٨٢	٠,١٪	١٨	٩,٩٪	٠	٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٠,٠٪	١٠٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	٠	٠	٠
– معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة	١٩،٠٠٠	٥,٩٪	١٩،٠٠٠	٥,٨٪	٠	٠,٠٪	١٩،٠٠٠	١٨،٥٠٠	١٧،٥١٢	١٧،٥٣٥
– معاش الطفل	٧٠	٠,٠٪	٧٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٧٠	٧٠	٥٣	٨
–اعانات الشئون الإجتماعية	١٧٨	٠,١٪	١٧٨	٠,١٪	٠	٠,٠٪	١٣١	٢٩٠	٣٢٢	٧٥
– مساهمات فى صناديق المعاشات	١٣٤،٩٩٨	٤٢,٠٪	١٣٠،٠٠٠	٣٩,٨٪	٤،٩٩٨	٣,٨٪	١٢٣،٠٠٠	٥٥،٠٠١	٤٨،٥٠٠	٥٢،٥٠٠
–علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٧،٠٣٥	٢,٢٪	٧،٠٣٥	٢,٢٪	٠	٠,٠٪	٨،٥٣٥	٩،٠٠٧	٦،٨١٤	٥،٧٥٠
– مزايا إجتماعية أخرى	٢،٩٦٥	٠,٩٪	٢،٥٣٧	٠,٨٪	٤٢٨	١٦,٩٪	٢،٤٤٤	٢،٣٢٠	٢،٨٠١	٢،١٢٩
– المنـــــــح و المساعدات	٨،٣٥٢	٢,٦٪	١٧،٠٠٣	٥,٢٪	٨،٦٥١-	٥٠,٩٪-	١٦،٠٤٠	١٠،٢٦٦	٦،٧٣٨	٦،٧٢٣
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية	١٨١،٧١٥	٥٦,٦٪	١٨١،٠٧٣	٥٥,٥٪	٦٤٢	٠,٤٪	١٧٣،٤٧٤	٩٩،٠٤٤	٨٦،٣٥٤	٨٨،٣٣٦
* الدعـــــــم والمنح لمجالات التنمية :										
– دعم تنمية الصعيد	٢٥٠	٠,١٪	٢٥٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	٢٥٠	٢٠٠	٠	٢٠٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٢٨٠	٠,١٪	٣٦٠	٠,١٪	٨٠-	٢٢,٢٪-	٣٦٠	٢٨٠	١٢٩	١٢٤
* دعم الإسكان الإجتماعى (دعم نقدى / دعم عرفى)	٧،٧٦٢	٢,٤٪	٥،٧٠٠	١,٧٪	٢،٠٦٢	٣٦,٢٪	٢،٢٠٠	١،٤٢٣	١،٢٨٢	٠
– التقريب	٠	٠,٠٪	١٢٥	٠,٠٪	١٢٥-	١٠٠,٠٪-	٠	٠	٠	٠
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٨،٢٩٢	٢,٦٪	٦،٤٣٥	٢,٠٪	١،٨٥٧	٢٨,٩٪	٢،٨١٠	١،٩٠٣	١،٤١١	٣٢٤
* الدعـــــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
– دعم تنشيط الصادرات	٤،٢٠٠	١,٣٪	٧،٠٠٠	٢,١٪	٢،٨٠٠-	٤٠,٠٪-	٥،٠٠٠	٥،٦٨٢	٣،٦٥٧	٢،٣٠٥
– دعم الانتاج الحربى	١،٣٦٩	٠,٤٪	٢،٣٢٥	٠,٧٪	٩٥٦-	٤١,١٪-	٢،٣٢٥	١،٨٥٤	١،٢٣٦	١،٢٧٦
– برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	١,١٪	٣،٥٠٠	١,١٪	٠	٠,٠٪	٣،٥٠٠	٣،٤٨١	٢،٦٩٦	١،٢٠٠
– دعم برامج مشروق تمويل المركبات	٢،٠٠٠	٠,٦٪	٢٤٥	٠,١٪	١،٧٥٥	٧١٦,٣٪	٢٤٥	٠	٤	٥
– مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٠,٢٪	٥٠٠	٠,٢٪	٠	٠,٠٪	٣٠٠	٧٧	٠	٣٨
– بنود أخرى	٥٥٥	٠,٢٪	٣٣١	٠,١٪	٢٢٤	٦٧,٨٪	١،٢٨٣	١٤،٣٩١	٨	٢،٥٠١
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،١٢٤	٣,٨٪	١٣،٩٠١	٤,٣٪	١،٧٧٧-	١٢,٨٪-	١٢،٦٥٤	٢٥،٤٨٦	٧،٦٠١	٧،٣٢٥
جملة الدعم	٣١٠،٩٢٩	٩٦,٨٪	٣١٦،٥٠٤	٩٧,٠٪	٥،٥٧٤-	١,٨٪-	٣٠٣،٦٨٤	٢٢٨،١٣٢	٢٨٦،٣٩٧	٣٢٨،٣٠٧
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٠٠	٠,١٪	٣٨٠	٠,١٪	٢٠	٥,٢٪	١،٤١٠	١،٠٨٢	١،٠٦٥	١،٠٧٣
* متطلبات إضافية و إحتياطيات	٩،٩٧٢	٣,١٪	٩،٣٩٦	٢,٩٪	٥٧٦	٦,١٪	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٢١،٣٠١	١٠٠,٠٪	٣٢٦،٢٨٠	١٠٠,٠٪	٤،٩٧٩-	١,٥٪-	٣٠٥،٠٩٤	٢٢٩،٢١٣	٢٨٧،٤٦٢	٣٢٩،٣٧٩
نسبة إلى الناتج المحلى	٤,٥٪		٤,٨٪				٤,٨٪	٣,٩٪	٥,٤٪	٧,٤٪
نسبة الى إجمالى المصروفات	١٧,٥٪		١٩,٠٪				١٨,٩٪	١٦,٠٪	٢١,٠٪	٢٦,٥٪